



PROVISIONAL

A/31/PV.24
25 October 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والعشرين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد الزواوي (نائب الرئيس)	(عمان)
شع :	السيد فيشر (نائب الرئيس)	(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
شع :	السيد الويكا (نائب الرئيس)	(بنما)
شع :	السيد مونتيل أرجويلو (نائب الرئيس)	(نيكاراغوا)

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .
وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ .
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

76-70139/A

Digitized by UNOG Library

(أ)

ألفيت الكلمات من :

السيد عبدالله (أوغندا)

السيد سيسوخو (مالي)

السيد غورينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

السيد تسيرينغ (بوتان)

السيد ساودي ماريا (غينيا بيساو)

السيد بالما غالفيز (هندوراس)

عقدت الجلسة في الساعة ١٥ / ٢ .مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد عبدالله (أوغندا) (الكلمة بالانكليزية) : أوود أولا أن أفتنم هذه الفرصة لكي أنقل اليك ومن خلالك الى كل الوفود المجتمعة هنا تحيات صاحب السعادة الحاج فيلد مارشال الدكتور عيدي أمين داه و VC, DSO, MC رئيس جمهورية أوغندا مدى الحياه ، وتحيات حكومة وشعب أوغندا بأسره وتمنياتهم الطيبة بمداولات مثمرة ، ان أوغندا تعلق أهمية كبرى على هذه المنظمة مع ايمان عميق بأنه لمصلحة البشرية تقوم هذه المنظمة .

اسمحوا لي أيضا باسم وفد بلادي أن أتوجه اليكم بالتهنئة لانتخابكم الاجماعي لرئاسة هذه الدورة . ان سمعتكم المعروفة وقائمة المنجزات التي تثير الاعجاب دبلوماسيا واداريا هي بخير شك أفضل ضمان لقيامك بهذه المهمة بكفاءة بما يرضي كل الدول الأعضاء ، وبصفة خاصة بما يثير فخر حركة عدم الانحياز التي تنتهي اليها بلادكم . ان وفد بلادي يؤكد لكم تأييده التام في قيامكم باداء واجباتكم .

وأود أيضا أن أشيد بسلفكم سعادة رئيس الوزراء غاستون ثورن لكفاءة طريقته في ادارة مداولات الدورة السابقة .

وبهذه المناسبة أيضا أود أن أعرب عن تقديرنا العميق وعرفاننا للسيد الأمين العام البارز الدكتور كورت فالد هايم والعاملين معه لما يقومون به من عمل ممتاز ، ان أوغندا تقدر عظيم التقدير العمل الذي يقوم به الدكتور كورت فالد هايم تعزيزا للسلم والعدل والمساواة ، وبصفة خاصة في العالم الثالث . ان خدماته المخلصة لمنظمتنا سوف تبقى سجلا دائما في تاريخ الأمم المتحدة . ونحن شاكرون بصفة خاصة لخدماته في مجال تصفية الاستعمار وفي معالجة لمشاكل نظم الأقلية العنصرية في الجنوب الافريقي .

ذلك يسعد وفد بلادى أن يتوجه بالتهنئة الى شعب دولة سيشيل الجديدة لحصولها على الاستقلال وترحب أوغندا بهذه الدولة الافريقية الجديدة بين صفوف هذه المنظمة الدولية . ان هذا لشاهد على تصميم افريقيا على التغلب من آخر قيود الاستعمار وعلى أن تقيم مجتمعا حرا سلميا . ولقد أصبح الآن من واجب الأمم المتحدة أن تساعد هذه الدولة الجديدة على الحفاظ على استقلالها السياسي والاقتصادى ووحدة وسلامة أراضيها . وبينما ترحب أوغندا بجمهورية سيشيل ، فانها تعرب عن الأمل في أنه خلال هذه الدورة سوف تجد أن جمهورية أنغولا الشعبية ، وجمهورية فيتنام قد احتلتا مكانيهما الصحيحين في هذه المنظمة .

اسمحوا لي في هذا المنعطف أن أسجل أسفنا لوفاة الرئيس ماوتسي تونغ ومن خلالكم أنقل تعازينا الى حكومة وشعب الصين لما منيا به من خسارة في زعيمهما العظيم الموقر . ان المجتمع الدولي مازال يعاني من جيوب ساخنة للتوتر السياسي ، ولقد ظلت الأمم المتحدة تشغل نفسها دائما بالتوصل الى حلول طويلة المدى لهذه المشاكل بهدف التوصل الى سلم عالمي دائم وعدالة ومساواة فيما بين كل دول العالم .

وفي هذه اللحظة ذاتها وبينما أتحدث اليكم فان الموقف الخطير السائد في الجنوب الافريقي قد أصبح أكثر من أى وقت مضى يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

ان هذه الجمعية الموقرة ظلت لسنوات طويلة في مداواتها وفي قراراتها تدين نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي في روديسيا ، على أن العقوبات التي فرضت ضد نظام ايان سميث المتمرد فشلت فشلا ذريعا بسبب تأييد نظام فورستر وبعضى الدول الأعضاء الممثلين هنا في هذه الجمعية .

ان التطورات الاخيرة في زمبابوى ، والملاحظات التي تم الادلا* بها هنا في المداولات الحالية تؤكد ضرورة التوصل الى حل فوري للطريق المسدود في زمبابوى . لقد تم التقدم بمقترحات عديدة في الاسابيع القليلة الماضية لحل المشكلة الروديسية بالاساليب السلمية . لماذا ، ويمكننا ان نتساءل ، يجب ان ينتظر شعب زمبابوى سنتين اخريين حتى تنقل اليه السلطة ، بينما ظل هذا الشعب يناضل ، ويقاتل ضد حكم سميث غير الشرعي منذ عام ١٩٦٥ ؟ ان شعب زمبابوى قد اراق دمه لسنوات طويلة ، وبصفة خاصة في السنوات الاحدى عشر الماضية في قتاله من اجل الاستقلال . وقد اعطت اوغندا ، ولا تزال تعطي دعما معنويا وماديا لحركات التحرير في زمبابوى . والان نجد ان هذا التحرر الكامل قد اصبح وشيكا ، ومن هنا فان اية محاولة لدعوة حركات التحرر الى القا* السلاح ، سوف تقاوم بشدة . وعلى ذلك ، فان الرئيس أمين ، وهو يعرب عن رأى شعب اوغندا كله ، قد ناشد حركات التحرير الا تتغلى عن النضال المسلح . بل يجب أن يكثف النضال المسلح ، ويتعزز ، حتى نجد أن نظامي سميث وفورستر قد ركعا وتم تحقيق التحرير الكامل .

وبرغم القرارات العديدة للامم المتحدة التي تقع ناميبيا تحت وصايتها ، فلا تزال جنوب افريقيا الفاشية تواصل احتلالها لناميبيا بشكل غير مشروع . فضلا عن ذلك ، فقد مدت جنوب افريقيا سياسة الفصل العنصرى غير الانسانية الى هذا الاقليم . بل ان جنوب افريقيا بصدده تجزئة ناميبيا ، وانشاء نظم صغيرة في ظل سياسة المعازل . ان المؤتمر الدستورى الشكلي الذى عقد مؤخرا في ناميبيا ، قد ادانته حركة سوايو ، الممثل الشرعي لشعب ناميبيا ، ونحن نؤيدهم . لقد صبغت جنوب افريقيا ناميبيا بالصبغة العسكرية وهولتها الى دولة بوليسية ، تهاجم منها هذه الدولة العنصرية ، الدول الافريقية الاخرى المستقلة . ونحن لا يمكن ان نسكت على هذه الاعمال البربرية الوحشية . يشن شعب ناميبيا بزعامة وقيادة سوايو ، نضالا عظيما ضد النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، وناشد كل الامم المحبة للسلام ، ان تؤيد قضيتهم العادلة حتى النصر النهائي . ونحن في اوغندا سوف نواصل تقديم كل مساعدة لهذا الشعب البطل .

وتدرك هذه الجمعية ، بحق ، تمام الادراك ان المبادئ الكامنة وراء نظام الفصل العنصرى ، تتناقض تناقضا صارخا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمى لحقوق الانسان . ومسع

ذلك ، فان النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، ارتكب ولا يزال يرتكب جرائم ضد البشرية ، وليس هناك شك في ان هذا النظام لا يزال يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

وانا ما جردنا هذا النظام من كل الدعاية والعواطف ، فاننا سنعرف جميعا ان الطفغان في جنوب افريقيا لا مثيل له في اى مكان آخر في العالم ، وهو يجرى الحفاظ عليه بتشريعات عنصرية متعمدة ، وينفذ بادارة قاهرة غاصبة ، وبخدمات سرية ، وبقوة بوليسية .

ان الموقف في جنوب افريقيا ، اكثر من اى وقت مضى ، يعتبر بمثابة اختبار سيمكننا من ان نفهم القيمة العملية لهذه المنظمة . ومن جانبنا ، لم نخف عداونا لنظام الفصل العنصرى ، ولم نعتذر عن حقيقة اننا نريد للنظام العنصرى وسياساته ان يتم القضاء عليهما .

ولفترة طويلة ، استمعنا الى بعض اعضاء هذه المنظمة وهم يتحدثون بصوت عال ضد سياسة الفصل العنصرى ، ومع ذلك فانهم يسلمون جنوب افريقيا بل حتى ويقدمون لها مفاعلات ذرية لتمكينها من ان تعزز سياساتها .

لقد حاولت هذه الدول ان تعزز مكانة فورستر الذى يمثل الان دور الوسيط والمشارك فيما يسمى بالحل الافريقي لمشكلة افريقيا . لقد آن الا وان لا ولئك الذين يزعمون انهم اصدقاؤا لافريقيا المستقلة ، أن يقفوا وأن يحاسبوا . اننا نعتقد ان اولئك الذين يواصلون تسليح جنوب افريقيا بالاسلحة المعقدة والخطيرة ، لا يمكن ان يزعموا في نفس الوقت بالصدق انهم يقفون الى جانبنا ، ان الاحداث الراهنة في جنوب افريقيا قد اظهرت ان الفصل العنصرى بدأ ينهار ، وأن الاغلبية المقهورة في جنوب افريقيا على استعداد لان تضع ارواحها فداءا للتحرير الكامل لبلادهم . ونحن نضم صوتنا الى صوت كل الشعوب المحبة للسلم حزنا على وفاة المثات من الرجال والنساء والاطفال الابرياء الذين ضاعت حياتهم على ايدى عصابة من الاربابيين العنصريين . وليعلم اولئك الذين ورا فورستر ان السفينة تغرق ، وانه قد آن الا وان بالنسبة لهم لكي يختاروا .

ومنذ انشاء دولة اسرائيل الصهيونية ، والموقف في الشرق الاوسط يمثل تهديدا للسلم والا من الدوليين . ان اولئك الذين يؤيدون اسرائيل الصهيونية ينسون ان الفلسطينيين قد عانوا طوال السنوات الثلاثين الماضية . ان الفلسطينيين قد دُفعوا الى الصحراء ، يعيشون على الصدقات ، ويعيشون في خيام . وفي كل ذلك ، فان الصهاينة وحلفائهم ظلوا يعاملون الفلسطينيين كما لو كانوا افرادا من البشر فاقضين لا لزوم لهم ، يمكن ازالتهم واغراقهم في اى مكان في الصحراء .

ومن الصحيح ، انه بغير العون العسكري من جانب القوة الامبريالية القوية ، فان اممال ومطامح اسرائيل كان من الممكن القضاء عليها . ولا يجب على هذه الجمعية العامة ان تخاف هذه القوة الامبريالية ، وان تدين الفظائع الصهيونية التي ترتكب في الشرق الاوسط وغيره من بقاع العالم . ان اى حل في الشرق الاوسط لن يكون دائما ما لم تنسحب اسرائيل من الارض العربية المختلفة ومالم يعترف بحقوق الشعب الفلسطيني اعترافا كاملا .

اما فيما يتعلق بالموقف في لبنان ، فانه يحدونا الأمل ان شعب هذا البلد المضطرب سوف تتاح له الفرصة للتوصل الى حل سريع سلمي ودائم للصراعات القائمة في هذا البلد ، حتى يمكن للشعب العربي ان يركز اهتمامه على هدفه الرئيسي في الشرق الاوسط .

يشعر وفد بلادى بالانزعاج لعدم تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح ، والاتجاه المتصاعد في انتاج وتخزين ونشر الاسلحة ، وبصفة خاصة الاسلحة النووية . ان الموارد الهائلة التي يخصصها العالم لسباق التسلح يجب ان توجه بشكل مفيد الى عملية الانماء الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية . وفي ظل هذه الخلفية ، يود وفد بلادى ان يؤيد اقتراح المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات الدول غير المنحازة ، بأن يدعى الى عقد دورة خاصة للجمعية العامة ، بأسرع ما يمكن ، لمناقشة موضوع نزع السلاح .

لقد تغير العالم كثيرا ، منذ وضع ميثاق الأمم المتحدة منذ أكثر من ثلاثين سنة خلت - ان أعضاء الأمم المتحدة ، قد زادوا منذ ذلك الحين زيادة كبيرة ، كما زادت أيضا أنشطتها ، وبخاصة في المجالات الوظيفية العملية ، وبالنسبة للقضايا الدولية الملحة ، التي واجهتنا منذ ذلك الحين . وتجعل هذه التغييرات الجذرية في حقائق الحياة الدولية ، من الضروري ، أحداث تغييرات مماثلة في هيكل وبنية المنظمة ، باعتبار ذلك أمرا حتميا يتطلب اهتمامنا العاجل والملح .

ان نظام التصويت السلبي في مجلس الأمن على سبيل المثال ، أصبح الآن أكثر من أى وقت مضى ، أمرا بغيضا بالنسبة لمعظم أعضاء هذه الجمعية ، لأنه يتناقض مع مبدأ المساواة بين كل الدول ، ويعطي للقلة مركزا متميزا ، تتضائل أمامه ارادة الأغلبية . ولقد سبق أن ذكرنا ، أن هذه المنظمة ، أقيمت على أساس مبدأ جوهرى ، هو المساواة بين الدول ، عظيمة كانت أو صغيرة ، قوية أو ضعيفة ، غنية أو فقيرة . ومن هنا ، فان وفدى ، يحث على أن يحل محل نظام النقض ، نظام أكثر ديمقراطية ، يتفق مع متطلبات القانون والعدل .

ان اوغندا ، قد تابعت ، وشاركت باهتمام بالغ ، في أعمال مؤتمر قانون البحار ، الذى ينعقد تحت اشراف الأمم المتحدة . واننا - رغم كوننا بلدا لا ساحل له - نهتم اهتماما كبيرا بالاستغلال السلمى لموارد قاع البحر لصالح البشرية . وان حكومتى ، لعلى استعداد لتأييد اتفاقية دولية عادلة ، للاستغلال الفعال لموارد البحر .

ان اوغندا ، تشعر بأن أية اتفاقية لقانون البحار ، يجب أن تغطي بشكل مناسب مصالح كل الدول ، بما في ذلك الدول المغلقة . ولا تزال هناك مجالات كثيرة للخلاف . وقد تقدمت الدول غير المنحازة بالفعل ، باقتراحات فيما يتعلق بحق حرية الوصول الى البحر ومنه . ان هذه القضية ، وغيرها من القضايا ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بقاع البحر واستغلاله ، والمنطقة الاقتصادية الخالصة ، يجب حسمها بشكل مرض ، قبل أن يكون في امكاننا ، أن نتوصل الى اتفاقية مقبولة من الجميع . ولن نخاف من التهديد بالاقدام على اتخاذ اجراءات منفردة ، من جانب بعض الدول ، بحيث نضطر الى ابرام اتفاقية لا تغطي مصالحنا . ويحدونا الأمل ، في أن تحسم الصعوبات المتبقية خلال دورة العام القادم ، مع الأخذ في الاعتبار ، موقف مجموعة ال ٧٧ .

وانتقل الآن الى الموقف الاقتصادى الدولى ، فأقول اننا جميعا على علم بالأسباب والتطورات التي أدت الى الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة . ومع أن هناك بعض الأمل في احداث تغيير على المسرح الاقتصادى العالمى ، فان النمو الاقتصادى في البلدان النامية كان ضئيلا بصفة عامة ، وكان هناك نمو معاكس أو عدم نمو في حالات معينة . ان الدول الأقل قدرة على مواجهة هذه الأزمة ، هي التي تأثرت أكثر من غيرها . وانا ما أخذنا في الاعتبار ، أن ثمانى عشرة دولة ، من تسع وعشرين دولة أقل نموا ، موجودة في افريقيا ، وأن كثيرا منها دول مغلقة ، أو تقع في مناطق كوارث ، وأن افريقيا تضم أيضا ثمان وعشرين دولة من الدول الخمسة والأربعين التي تأثرت أكثر من غيرها ، فاننا نجد أن القارة الافريقية أكثر مناطق العالم تضررا . وفي هذا الشأن ، فان هذه القارة ، تستحق مزيدا من العون من قبل المجتمع الدولى .

ان الفرق المزعج بين مستويات النمو في الدول المتقدمة والدول النامية ، قد أصبح يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . ولا بد من التوصل الى حلول دائمة ، للمشاكل الخطيرة الناجمة عن التوزيع الحالى للثروة في العالم ، وعلاقة الأثمان بين المواد الخام والسلع المصنعة ، والتميز في نظام التجارة العالمى ، وكذلك بالنسبة للنظام النقدى والائتماني . ان حكومة بلادى ، تعتبر التحرك في اتجاه نظام اقتصادى دولى جديد ، استجابة منطقية للحاجة الملحة ، لتعزيز احتمالات الانماء بشكل كبير في العالم النامي .

وفي هذا الصدد ، فاننا نؤكد من جديد ، تأييدنا للمواقف التي اتخذت في مختلف المؤتمرات ، وبصفة خاصة ، في الدوريتين الخاصتين ، السادسة والسابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتجارة والانماء ، ومؤتمر القمة الخامس للدول غير المنحازة . ان حكومة بلادى ، تنظر بقلق بالغ ، الى البطء الذى تنفذ به بعض البرامج المقبولة ، لاتخاذ اجراءات من قبل المجتمع الدولى . ومما يثبط هممتنا بشكل خاص ، أن نلاحظ الافتقار الى الالتزام ، من جانب الدول المتقدمة ، بتنفيذ تلك القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ، والتي حددت أساس النظام الاقتصادى الدولى الجديد . ان جهود البلدان النامية لاجتثاث تغييرات اجتماعية واقتصادية ، قد تعرقلت عرقلة خطيرة ، نتيجة لقيود جديدة ، أدت ضمن أمور أخرى ، الى عدم وصول هذه الجهود ، الى تحقيق هدف النمو المحدد في عقد الانماء الثانى . ان البلدان

المتقدمة ، يجب أن تقبل وأن تفي بالتزاماتها ، الناشئة عن القرارات والتوصيات التي وضعت أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وفضلا عن ذلك ، فإن البلدان المتقدمة ، يجب أن تستجيب بشكل أكثر ايجابية ، الى مقترحات البلدان النامية ، الواردة في اعلان مانيل .

ان وفدى ، يشعر بقلق عميق ، لعدم احراز تقدم في مؤتمر باريس ، ذلك انه بعد ما يقرب من تسعة أشهر من المفاوضات ، فإن البلدان المتقدمة لم تستجب حتى فيما يتجاوز ملاحظات عامة للمقترحات المحددة التي قدمتها مجموعة ال ١٩ .

وقد أعربنا بالفعل في الجمعية العامة الماضية ، عن شكوكنا بالنسبة لمؤتمر باريس . وان الطريق المسدود الذى توصل اليه هذا المؤتمر ، لما يؤكد مخاوفنا . ومن هنا ، نود أن نقترح ، أن تجرى كل المفاوضات المقبلة ، التي تتسم بهذا الطابع ، تحت اشراف الأمم المتحدة . ان القضية الحققة المطروحة علينا الآن ، هي ما اذا كان يمكن أن نأخذ في اعتبارنا ، وأن نتفهم جيدا ، الحقائق السياسية لعالم منقسم اقتصاديا ، وما اذا كان يمكن أن نتفق على ضرورة اقامة نظام اقتصادى ، قادر على البقاء من أجل توزيع عادل ومنصف لموارد العالم . ان البشرية أصبحت في مفترق الطرق ، وهذه حقيقة واضحة أمامنا . فاما أن نتجه الى نظام اقتصادى دولي جديد ، واما أن نختار مواصلة العمل على أساس النظام الاقتصادي الدولي الراهن غير العادل . ان وفد بلادى ، على ثقة من أن منظمة الأمم المتحدة ، قادرة على التوصل الى المفهوم المتكامل متعدد القطاعات ، لمعالجة مشاكل الانما الاقتصادية والاجتماعي .

وفي هذا السياق أود أن أشير إلى الطبيعة المحدودة للتقدم الذي تحقق في الأونكتاد الرابع ، وأن أحدث الدول المتقدمة - التي لم تفعل ذلك حتى الآن - أن تقبل ، ضمن أمور أخرى ، مبدأ الجدولة ، وتحقيق هدف تقديم ٧٠ في المائة من إجمالي ناتجها القومي في شكل مساعدات انماء رسمية للبلدان النامية ، وفقاً لاستراتيجية عقد الانماء الثاني ، وأن تقبل الفناء أو إعادة جدولة الديون الخارجية للدول النامية ، وأن تنفذ الاجراءات والتدابير الخاصة لصالح الدول الأكتاد - تضرراً ، والدول الأقل تقدماً ، والدول الجزرية والمغلقة .

وبالإضافة إلى ما تقدم ، فإن قرارات اقتصادية بالغة المدى قد اتخذت في مؤتمر القمة الخامس للدول غير المنحازة ، الذي انعقد مؤخراً . ولقد أيدت أوفنداد هذه القرارات ، التي قدمت بالفعل إلى هذه الجمعية ، قدمها الرئيس الحالي للدول غير المنحازة ، وذلك في كلمتها أمام هذه الجمعية ، ان هذه تمثل الأمل المشترك لمجموعة كبرى من أعضاء المجتمع الدولي . ان هـذا القرارات تؤكد على أهمية الاعتماد على الذات . ان الدول غير المنحازة سوف تدافع معا عن هذه الآمال ، ويجب على المجتمع الدولي أن يأخذ في الاعتبار آمال هذه الدول .

أود أن أؤكد ايضاً الراسخ بأنه مهم كانت الاجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لصالح البلدان النامية ، فان الانماء الاقتصادي في كل دولة من دول العالم الثالث ، يبقى المهمة الأساسية للدولة المعنية . ان حكومتي مصممة على ان المساعدات الفنية والمالية الاجنبية والدولية ، يمكن فقط أن تعزز الجهد الوطني في مجال الانماء . وفي هذا الصدد ، فان أوفنداد اتخذت خطوات لاحداث تغييرات مؤسسية في اقتصادنا . وبذلك حققت حكومة بلادي السيادة الكاملة على موارد أوفنداد الطبيعية ، لضمان أن يوجه الانماء الاقتصادي لصالح الشعب .

ان حكومة بلادي ، ان تتخذ الاعتماد على الذات كأساس لسياستها الاقتصادية ، فانها حريصة على تطوير مزيد من التعاون الوثيق بين الدول النامية ، ان وفد بلادي يود أن يبحث تلك البلدان النامية ، التي تستطيع أن تفعل ذلك ، على ان تزيد من استثمارات في البلدان النامية ، بدلا من أن توجه هذه الاستثمارات إلى البلدان المتقدمة . ان حكومتي ترى أن هناك امكانيات كبرى للاستثمار في افريقيا ككل ، وفي أوفنداد بصفة خاصة من جانب البلدان النامية .

اننا ، ان شاركنا بنشاط في الدورة الرابعة لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وفي العمل التحضيري لمؤتمر المستوطنات البشرية ، وفي المؤتمر ذاته ، فان حكومة بلادي تشعمر بالرضا للتقدم الذي تم احرازه حتى الآن من جانب برنامج الامم المتحدة الانمائي ، في القيام بدوره في البحث على الاهتمام بمشاكل البيئة ، فضلا عن تعزيز الوعي والادراك الوطني والدولي ، والاجراءات الرامية الى مكافحة مشاكل البيئة والمستوطنات البشرية . ان وفد بلادي يؤيد اعلان الجهاد الصادر في فانكوفر ، والتوصيات الخاصة بالعمل الوطني ، وبرنامج التعاون الدولي . ويحتقد أن تنفيذ ذلك كله سوف يقطع شوطا بعيدا في اتجاه تحسين أحوال المستوطنات البشرية في البلدان النامية . ان وفدي ، لهذا ، يود أن يؤيد المبادرات الرامية الى محاورة انشاء جهاز جديد مستقل للمستوطنات البشرية ، لمعالجة المشاكل الخطيرة الخاصة بالمستوطنات البشرية ، والتي تصيب عالم اليوم .

وقبل أن أختتم كلمتي ، أود باختصار أن أشير مرة أخرى الى العدوان العسكري الاسرائيلي ضد أوفندا في الرابع من يوليو/تموز ١٩٧٦ . أن وزير خارجية كوستاريكا قدم مزام شريفة لا أساس لها ضد أوفندا ، مشيرا الى أن بلادي كانت طرفا في عملية اختطاف الاتوبيس الجوي الفرنسي الى عنتبي . انه من المخجل ان نجد وزيرا من دولة نامية - هي كوستاريكا - وقد حول نفسه الى متحد باسم دولة صهيونية عنصرية عدوانية . واننا عندما استمعنا الى ما قاله السيد وزير خارجية كوستاريكا ، فاننا نتساءل ، ولقد تسألنا عما اذا كان يتحدث كممثل لكوستاريكا ، أو كمواطن شرفي في اسرائيل ، ومن الذي يعرف أن ما حدث في أوفندا يمكن أن يحدث في كوستاريكا ، ان وفدي يرجو من الله أن يخفر لوزير خارجية كوستاريكا .

ان العدوان العسكري الاسرائيلي على بلادي، كان انتهاكا اجراميا متعمدا وصارخا لسيادة ووحدة أراضي أوفندا . هذا العدوان ضد بلادي نوقش في مجلس الامن في يوليو/تموز الماضي . واغتنم هذه الفرصة - مرة أخرى - لكي أرفض رفضا قاطعا مثل تلك المزام الشريرة ، ولكي أؤكد - مرة أخرى - أن أوفندا لم ولن تؤيد أو تسكت على الارهاب ، وانه لا يجب على أحد أن يحاول الخلط بين عمل انساني وبين عمل ارهابي .

ان هذه الجمعية ، بل والعالم كله ، يدرك تمام الادراك ، جهود رئيس بلادي لانقاذ

أرواح الرهائن الذين احتجزهم الفدائيون المتبحرون للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، في عملية اختطاف الطائرة الفرنسية . ان السماح لهذه الطائرة المختطفة بالهبوط في مطار عنيتيبي تم على أساس انسانية ، وبناء على طلب حكومة فرنسا . ان حكومة أوفندا — بتوجيه مباشر من رئيس بلادي — قامت بكل جهد ممكن لتحقيق افضل معاملة ممكنة للرهائن ، الذين سمح لهم — لأول مرة في تاريخ اختطاف الطائرات — ان يتركوا الطائرة . ولقد استطاع الرئيس أمين أن يقنع الفدائيين الفلسطينيين بالافراج عن بعض الرهائن ، وقد تم الافراج عن بعضهم بالفعل .

ولقد تلقى رئيس بلادي بالفعل بعض رسائل الشكر من الرهائن ، بما فيهم الاسرائيليين ، للجهود الممتازة التي قام بها من أجل ان يحقق الافراج عنهم ، وللمعاملة الطيبة التي عولمتوا بها أثناء بقائهم في مطار عنيتيبي . والواقع ان أوفندا قامت — على قدر امكانياتها — بأداء واجبها الادبي والانساني . والآن ، وبدلاً من الشكر لحكومة أوفندا ، نجد أن حكومة اسرائيل تقوم بغزويري وحشي علي بلادي بذريعة وحجة انقاذ بقية الرهائن . وخلال الضارة تحطمت أوفندا خسائر بشرية ومادية كبيرة . ان أفراداً من شعبنا ماتوا على أيدي الصهاينة الذين لم يحترموا الحياة الانسانية ، ولم يحترموا سيادة ووحدة أراضي دولة مستقلة عضو في الامم المتحدة . وفي ظل كل الظروف ، لم يكن لدى الاسرائيليين أي عذر أو تبرير لمهاجمة أوفندا ، التي كانت تحاول في ذلك الوقت تحقيق الافراج عن بقية الرهائن . ان اسرائيل مشهورة بمحاولة القضاء على الجهود الرامية الي تحقيق السلم والأمن . وأوفندا تددين بشدة هذا العمل الطائش من أعمال العدوان .

ان منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمر القمسة الثالث عشر، في تموز/يوليه ، في موريشيوس ، قد اصدرت قرارا يدين بشدة ، الغارة الصهيونية على اوغندا ، ويدعو الى دفع تعويض كامل عن الخسائر البشرية والمادية ، التي عانت منها بلادى ، خلال تلك الغارة . وقد صدرت اذاعة مشابهة في اعلان كولومبو الذى وافق عليه مؤتمر القمة للبلاد غير المنحازة في كولومبو .

ان جهودنا لضمان الوصول الى قرارات مشابهة ، في مجلس الامن للامم المتحدة ، قد احبطت بواسطة القوى الامبريالية في المجلس ، تلك القوى المتعاطفة مع النظام الصهيوني في اسرائيل . ومع ذلك فان اوغندا تود ان تسجل عرفانها لكل البلاد المحبة للسلام والتي أظهرت تضامنها وتعاطفها معها خلال تلك الفترة العصيبة .

وانكم ستتفقون معي ايها السادة الموقرون على ان الغارة الاسرائيلية على اوغندا كانت تحديا لكل المبادئ المعروفة للبشرية والواردة في ميثاق الامم المتحدة ، وكانت تتناقض تناقضا مباشرا مع ميثاق منظماتنا . ان اسرائيل قد اعتدت على سيادتنا ووحدة اراضيها . هذان المبدآن اللذان يعتبران المبدأين الاساسيين ، لصيانة السلم والامن الدوليين ، واللذان تحرص على صيانتهما الامم المتحدة بالدرجة الاولى .

وبالرغم من العدوان الاسرائيلي على اوغندا فلقد اعدنا الى اسرائيل طائفة نفاثة كانت قد اعارتها الينا في عام ١٩٧١ . واكثر من هذا فان اوغندا قد شكلت لجنة تحقيق لبحث الموضوع برمته ، موضوع الغزو الاسرائيلي لأوغندا ، بما في ذلك مكان تواجد السيدة دورا بلولي . واخيرا ، نكرر ايماننا بالامم المتحدة واستعدادنا للتعاون مع هذه المنظمة الدولية ، في محاولة التوصل الى حلول للمشاكل الكثيرة التي تواجه البشرية .

السيد سيسو خو (مالي) (الكلمة بالفرنسية) : بعد استئذان الجمعية ، فان

وفد بلادى يود ان يقوم بواجب عزيز علينا ، الا وهو تهنئتك باسم الاخوة دون ان نخجل بذلك تواضعك ، وهذا بمناسبة انتخابك رئيسا للدورة الحادية والثلاثين . ان هذا التكريم هو تكريم لشخصك بسبب مزاياك كرجل دولة ودبلوماسي محنك ، لكنه تكريم ايضا لبلدك سرى لانكا ، هذا البلد الذى لعب دورا حاسما في اليقظة المتزايدة لشعوب اسيا وافريقيا .

ان بلدك من بين الدعاة والرواد في الحركة الاسيوية والافريقية ، كما ان سرى لانكا عضو مؤسس في حركة البلاد غير المنحازة ، التي تضم حاليا ، معظم بلاد العالم الثالث . ففي نيودلهي في اذار/مارس - نيسان/ابريل ١٩٧٤ ، وفي بلغراد في ايلول/سبتمبر ١٩٦١ ، وقبل ذلك فسي كولومبو في نيسان/ابريل ١٩٥٤ ، وفي باندونغ في نيسان/ابريل ١٩٥٥ كانت سرى لانكا من الادوات الاساسية في بناء الحركات المضادة للاستعمار والامبريالية في افريقيا واسيا . ان وفد بلادى قد شارك في كل مؤتمرات بلاد العالم الثالث منذ باندونغ ونحن نشهد على ذلك .

فبفضل هذه المساهمة الرشيدة في تيقظ العالم وتيقظ هؤلاء الذين استفلوا واستعمروا في الخمس قارات ، قامت البلاد غير المنحازة ، في اخر مؤتمر للقمّة عقد في كولومبو، بانتخاب السيدة باند رانيكه ، رئيسة وزراء بلادى ، رئيسة لهذا المؤتمر . ان اسم باند رانيكه المجل هذا هو احد الاسماء التي نفخر بها ، وهو يشعل فينا الذكريات عن مراحل هامة ، على طريق تحرير شعوب افريقيا واسيا .

انك - ياسيدى - رئيس مؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار ، كما انك تمثل رئيس مكتب التنسيق للبلاد غير المنحازة ، ورئيس لجنة الامم المتحدة لقاع البحر ورئيس لجنة الامم المتحدة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة ، ولذلك فانك - ياسيدى الرئيس - تتمتع بكل المزايا والخبرة والموهبة اللازمة لادارة اعمالنا . ان وفد بلادى يود ان يؤكد لك ، بلساني ، تعاونه التام معكم .

اما النقطة الثانية التي اود ان انتقل اليها فهي اني اود ، عن طريقكم ، سيدى الرئيس ، ان اوجه الشكر الخالص ، للسيد غاستون ثورن رئيس وزراء ووزير خارجية لكسمبرغ ، الذى ادار بكفاءة تامة ، اعمال الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، فبفضل مزاياه وحيويته استطاع ان يجنبنا الكثير من الصعوبات . ان نجاحه كان محل ترحيب خاص مني ، حيث ان لكسمبرغ لها علاقات صداقة وطيدة مع بلادى ، على المستوى الثنائي ، وكذلك داخل المجموعة الاقتصادية الاوروبية وداخل منظمة بلاد افريقيا والكاريبى والباسيفيكي وهي المنظمة التي كان سيادته ، ولا يزال ، المحرك الاول لها . ان وفد بلادى لا يود ان يختتم هذه العبارات دون ان يعبر عن تقديره للامين العام لمنظمتنا ، وذلك على الخدمات الممتازة التي قدمها لقضية السلام والانسجام في العالم . انه رجل

ايمن عظيم وشعور بالواجب . ان السيد كورت فالدهايم قام خلال مدة تفويضه بالسفر الى كل قارات العالم ، لكي يبلغ رسالة الامل لمنظمتنا . ان وفد بلادى يرغب في ان يعبر له عن تقديرنا لمساهمته الممتازة ، التي قام بها بفضل شجاعته السياسية لتعزيز دور الامم المتحدة في ربوع العالم . وبعد شهرين من موافقة منظمة الوحدة الافريقية على قبول جمهورية سيشيل في عضويتها ، وافقت الامم المتحدة في ٢١ ايلول /سبتمبر الماضي على انضمام هذه الجمهورية الى عضويتها . ان وفد بلادى يرحب بهذا البلد الصديق ويقدم لحكومته وشعبه احر تهانينا ، كما نود ان نسدى اليهما تعاون مالي الاغوى .

ان هذا البلد المتعدد الاجناس ، والذي اصبح عضوا في منظمة الوحدة الافريقية ، والذي حصل على الاستقلال ، سيساهم ، بلا شك ، في اعمالنا ، على خير وجه . ان وفد بلادى يود ان ينتهز هذه الفرصة ليحيي انتصار شعب انغولا على قوى الامبريالية وعملائها التي حاولت ان تحرمه من استقلاله . اننا نحى ذكرى كل الشهداء الذين قدموا حياتهم خدمة لقضية الحرية المقدسة في انغولا .

ان جمهورية انغولا الشعبية هي اليوم حقيقة واقعة لا يمكن للعالم ان يتجاهلها وهي عضو في منظمة الوحدة الافريقية ، وتعترف بها الاغلبية الساحقة من البلدان الاعضاء في هذه المنظمة . ان انتصار شعب انغولا البطل تحت لواء حركة التحرير فيه ، وتحت رئاسة المواطن المحب لوطنه اغوستينو نيتو ، يعتبر انتصارا لكل البلاد المحبة للسلام ، التي تكافح من اجل حريتها ، ومن اجل التخلص من التمييز العنصرى . انها ايضا انتصار لمنظمة الامم المتحدة التي نادى في ميثاقها بحق كل البلاد في الحرية والاستقلال .

ان المجتمع الدولي لا يمكنه أن يتحاشى وينسى العقبات التي يقيمها بغير مبرر البعض دون دخول أنغولا وجمهورية فيتنام في الأمم المتحدة . ان هذا يعتبر في نظر عدد متزايد من الأمم امتهانا وانتهاكاً لمبدأ عالمية هذه المنظمة الذي يعتبر جزءاً وعاملاً من عوامل ثرائها .

ان انضمام جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية فيتنام الاشتراكية الموحدة اذا تأخر أكثر من ذلك فانه سيسئ الى مبدأ الديمقراطية والى كرامة منظمة الأمم المتحدة . وعلى ذلك فان الدورة الواحدة والثلاثين عليها ألا تأل جهداً في القضاء على هذه العقبات التي تحول دون دخول هاتين الدولتين المنظمة والذي تسبب عنه استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحق الفيتو .

ان حق الاعتراض أو الفيتو الذي منح أثناء مؤتمر سان فرانسيسكو لحكومات الحلفاء جزاء نصرهم على النازية لا مبرر له ولا يتناسب مع الواقع الراهن ولا مع العدالة البسيطة حيث أن قرارات الأمم المتحدة يجب أن تعكس مجموع مصالح كل الدول الأعضاء فلا يمكن لعضو واحد أن يفرض اعتباراته الداخلية في مسائل سياسية مثل قبول عضوية الدول الجديدة . انه من المهم فعلاً أن نرى استخدام حق الفيتو يجعل جهود مجلس الأمن تذهب هباءً وتقتضي على التصويت الايجابي لأربع عشرة دولة أخرى . هذا انكار صارخ لمبادئ الديمقراطية فيجب القضاء على هذا الامر الغريب الذي يصيب منظمنا بالشلل وينال من كرامتها في نظر شعوبنا .

الواقع أن الاستخدام المبالغ فيه لحق الفيتو من قبل بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن قد عرقل عملية تصفية الاستعمار في جنوب افريقيا وعرقل الأعمال التي يقوم بها المجتمع الدولي لمكي يقضي على النظم العنصرية في بريتوريا ، وسالزبورى ، وفي تل أبيب ، ان هذه الحكومة الأخيرة تقوم بتحدى منظمنا منذ عشرات السنين لايمانها بأن حلفائها وأوصيائها يضمنون لها حماية ناجحة .

ولذلك فان مؤتمر القمة الاخير لمنظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في بورت لويس قد اتخذ قراراً بالنسبة لاعادة النظر في حق الفيتو . ونحن نؤمن أن كثيراً من الوفود هنا تشاركنا آراءً واهتمامات منظمة الوحدة الافريقية . ويرى وفدى انه لا بد من أن تسود الديمقراطية والعقلانية مؤسساتنا وان نعيد النظر اذن في حق الفيتو والجائر الذي تتمتع به بعض الدول الأعضاء في داخل الهيئات المسؤولة عن الحفاظ عن السلم والأمن في العالم الذي يعتبر المهمة الرئيسية لمنظمنا . ان هذا الموضوع يجب أن يحظى بالصدارة في الأعمال التي نواجهها لمراجعة الميثاق واعادة تنظيم هيئاتنا ، فان هيمنة منظمة الامم المتحدة وفعاليتها ترتبط بذلك ولاشك أن الجميع يفهمون أهمية هذا الموضوع .

ان دورات الأمم المتحدة تعطينا الفرصة لاستعراض الوضع العالمى وأن نرى الى أى حد وصلنا خدمة للسلم أثناء العام الذى انصرم ونعرف ماذا سنقوم به في المستقبل طبقا لأهداف الميثاق . وفي هذا المجال اذا استطعنا أن نقول أن هناك سلما نسبيا حدث في جنوب شرقي آسيا منذ ربيع ١٩٧٥ وفي فيتنام وفي كمبوتشيا فاننا نسلم بأنه لا يزال هناك احتدادا وتوترا في افريقيا وفي آسيا الغربية . ان هناك سياسة بربرية للفصل العنصرى وأعمال القمع الممجية العمياء التي لازالت مستمرة في جنوب افريقيا وهي تذكر المجتمع بالوجه الكريه لنظام بريتوريا الفاشي .

منذ ثلاثين عاما يقول البعض أن العالم لم يعرف شبح الحرب لراحة ضميره ولكن الاصطدام المسلح مهما كان عدد ضحاياه لا يخاف منه هذا البعض من الدول اذا وقع خارج أوروبا ولم يعرض للخطر مصالح الدول العسكرية الكبرى . ان حرب فيتنام ، ولاوس ، وكمبوديا ، التي رأينا خلالها المعتدين وحلفائهم من حلف جنوب شرقي آسيا قد لجأوا الى الهدم والتدمير في هذه البلاد لكي يجبروا أهلها على الرضوخ . وذلك بدون جدوى ولكن البعض يسمون هذا الصراع بالمواجهات المحلية المحصورة . ان هذا التبسيط يعتبر تصرفا فاحشا .

والمعروف عند الجميع ان حرب التحرير التي استمرت ثلاثين عاما قد رأينا فيها القنابل تفجر وتعادل في ضخامتها وكميتها على كل ما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية فمنذ كانون الثاني / يناير الى آب / اغسطس ١٩٧٣ هناك ما يقرب من أربعة الى خمسة آلاف طن من القنابل ألقيت على كمبوتشيا وهذا يساوى ستة أمثال قوة القنابل الذرية التي ألقيت على هيروشيما .

ونقول نحن خلافا لهذه النظرية الشاذة ان العالم لم يعرف السلام منذ ١٩٣٩ فانتقل ميدان الحرب من أوروبا الى العالم الثالث حيث استقرت وبلغت حدتها وضراوتها أقصى الحدود احيانا .

ان افريقيا شأنها شأن فيتنام ، ولاوس ، وكمبوتشيا ، تستغني عن عطف دعاة هذه النظرية وستحرر بقوة السلاح اذا اضطرت لذلك لكي تتخلص من النظم العنصرية في بريتوريا وطغمة " ايان سميث " المتمردة . ان الشعوب على استعداد للحرب وهزيمة اليوم أكثر من أى وقت مضى على أن تسترد أرض أجدادها وعلى أن تحدد مصيرها بنفسها تماما . ان المذابح التي دارت في سويتسو ، وفي ألكسندريا وفي المعازل الأخرى الواقعة في جنوب افريقيا قد زادت من تصميمهم .

وفي ٢٠ آب/اغسطس الاخير صدر في كوينهاجن اعلان عن بلاد الشمال ووزراء خارجيتها يحدد مساهمة هذه البلاد في حركات تحرير افريقيا واننا نشكرهم شعوبا وحكومات على بذلهم العون المادى والمعنوى والسياسى للمقاتلين من أجل السلام كما نهتمهم على ذلك . ولكننا ندين التحالف الأخير بالنسبة لصفقة المراكز النووية التي أبرمت مؤخرا بين فرنسا وجنوب افريقيا.

ان المجتمع الدولى سيتحمل وحده مسؤولية المواجهة العنصرية التي فرضها علينا جهوده ان شلل الأمم المتحدة من قبل بعض الدول العظمى لاتعطي للدول الافريقية مجالالاختيار فهي مضطرة للجوء الى الكفاح المسلح لكي تحصل على استقلالها وحريتها ونحن لن نتردد أمام أية طريقة للوصول الى ذلك . ان آزانيا ، وزيمبابوى ، وناميبيا ستحرر فعلا . وان فرنسا التي تحتل بطريقة غير شرعية جزر القمر عليها أن تتخلي عنها فورا . فلا توجد أية قوة عسكرية ولا أية مناورات تسويقية مهما كانت دقيقة ستمنع الشعوب الافريقية من الوصول الى التحرير التام لكل المراكز التي يحتلها المستعمرون والعنصريون في أفريقيا وسيتم كذلك استئصال الاثار الاخيرة للاستعمار فى القارتين الآسيوية وأمريكا اللاتينية على ايدى شعوبها .

لنعد الآن الى غرب آسيا لكي نرى أنه لم يحدث أى تحسن في الأزمات الأخيرة التي عانى منها الشرق الاوسط وقبرص منذ السنين . ان اسرائيل لاتخضع حتى الآن للقرارات الحكيمة لمنظمة الامم المتحدة وأن اللجنة الخاصة التي قررت الدورة الثلاثين تشكيلها لكي يحصل شعب فلسطين على حقوقه التامة لم تحظ بأى نجاح بسبب موقف اسرائيل ، كما أن هناك مأساة تدور في لبنان تهدد وجوده وهي نتيجة استمرار جمود الموقف في المنطقة وان اسرائيل تعزز تعاونها العسكرى مع جنوب افريقيا ، ومع نظام بريتوريا الفاشي بينما يتزايد التوتر حدة في الشرق الأوسط ، وبدلا من مذهب الحدود الآمنة التي كان ينادى بها قادة تل ابيب نرى الآن فكرة جديدة تظهر هي فكرة الحدود الآمنة التي يمكن الدفاع عنها .

وأصبحت سياسة الاستيطان سياسة الدولة تطبقها السلطات بحماس في عدوانها على الاراضي العربية المحتلة ، وهناك خطة كانيج يستمر تحضيرها وهو مشروع يعادى المجتمع ويدعو الى سلسلة من القرارات الغرض منها ايقاف التزايد السكاني العربي في البلد .

ان الوضع لا يزال متفجرا في الشرق الاوسط حيث اسرائيل تتبجح وتفرد في تصرفاتها مما قد يودي الى انفجار مفاجيء .

ان منظمة الامم المتحدة عليها اذن أن تسرع بوجود حل لمشكلة الشرق الاوسط قبل أن يفوت الاوان . عليها ان تعمل على تنفيذ القرارات التي اتخذتها بهذا الشأن الا وهو انسحاب اسرائيل غير المشروط من كل الاراضي المحتلة واعطاء شعب فلسطين حقوقه التي لا يمكن التنازل عنها . ان هذا الموضوع الاخير هو لب مشكلة الشرق الاوسط . ولذلك فان منظمة الامم المتحدة جعلت من عودة الشعب الفلسطيني الى بلاده وحصوله على حقوقه الشرط الاساسي لحل المشكلة وان اللجنة التي انشأتها خلال الدورة السابقة لم تستطع القيام بمهمتها بسبب الرفض التام من جانب اسرائيل التعاون معها . علينا اذن في هذه الدورة أن ندفع حكومة تل ابيب على التخلي عن هذا الموقف السلبي الداعي الى الحرب ويتعين علينا أن نجبرها على ذلك عند الحاجة باستعمال الاجراءات الواردة في الميثاق وعلينا كذلك الا ننتظر هيجان العنف لمحاولة ايقافه فلنقم بمسؤولياتنا ما دام الاوان لم يفت بعد ، هذا هو ثمن عودة سلام عادل دائم الى الشرق الاوسط ارض الشهيد ١٩٤٦ .

اما الوضع في قبرص فهولا يزال يقلقنا ، فمنذ عام ١٩٦٤ اى منذ الموافقة على القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) لم يحدث اى تقدم في المفاوضات بين الطائفتين ، والتي تعتبر الاطار الملائم للوصول الى حل عن طريق التفاوض حل يحمي سيادة قبرص واستقلالها ، وسلامة اراضيها وسياستها غير المنحازة ، وهي الامور التي تضمنها منظماتنا .

ان المجموعات الخمس للمفاوضات والتي عقدت تحت رعاية الامين العام وممثله الخاص في قبرص لم تصل الى اى حل حتى الان .

وان الجهود الحميدة التي يبذلها الامين العام لكي تستأنف المفاوضات بين الاطراف المعنية يجب على جمعيتنا ان تشجعها وتؤيدها .

انني عندما تحدثت منذ لحظة وجيزة عن جنوب شرقي آسيا ، فقد قلت ان السلام هناك نسبي واطيف الى ذلك ان السلم هناك حساس طالما لم نجد حلا لمشكلة كوريا .
ان ازمة الشجرة التي حدثت في اغسطس الماضي تدل دلالة واضحة على هذا . وان منظمتنا ستدخل في هذا الموضوع على الرغم من أنها لا تقوم بأية مسؤولية فعلية في هذا البلد . وبالنسبة لهذا الحادث فان القيادة المزعومة لقوات الامم المتحدة في كوريا ذكرت بانه قد وصلت تعليمات ليس من منظمتنا ، ولكن من سلطة ثالثة ، وهذا الامر يعتبر بالنسبة لنا درسا يجب أن نستفيد منه حيث كانت الامم المتحدة مجرد ستار . ان هذه المنطقة قد تحولت الى قاعدة عسكرية تضم عددا ضخما من الاسلحة بما فيها بعض الاسلحة النووية .

ان هذا مثال للخطر الضخم على السلم في جنوب شرقي آسيا وفي نفس الوقت فان مسؤوليتنا ضخمة بالنسبة لما نسميه بقوات الامم المتحدة المرابطة في كوريا .
ولهذا فان وفد بلادي يعتقد انه يجب أن يطبق قرار الجمعية العامة ٣٣٩٠ باء (د - ٣٠) والذي لم يطبق بعد بسبب اعتراض بعض الدول مما يجعلنا نفكر في الوصول الى حل لذلك .
علينا ان نساعد اهالي كوريا على القيام بحل لمشاكلهم دون اى تدخل خارجي وان القوات المسلحة الاجنبية يجب أن تنسحب من كوريا بدون شروط كي تسمح باستئناف المفاوضات بينهما على اساس اعلان جمعياتهما للصليب الاحمر الصادر بتاريخ ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ .
ويجب احوال اتفاقية سلام محل اتفاقية الهدنة المعقودة عام ١٩٥٠ والتي لم تعد قائمة .
ان عملية حل مشكلة كوريا تتطلب من الامم المتحدة ان تضمن سلامة اراضيها لانها قد ضمنت ذلك . ان القرار ٣٣٩٠ باء (د - ٣٠) هو افضل حل في هذا المجال وعلى منظمتنا ان تطالب بتطبيق كل احكامه .

وكما رأينا فان الوضع الدولي يؤكد مرة اخرى ان العالم الثالث بعيد كل البعد عن حركة الانفراج ، فان الانفراج قد وضع خدمة لاوريا ، وخدمة للبلاد الواقعة وراء المحيط الاطلنطي . ان الانفراج الذي عرض علينا ليس من شأنه ان يقيم سلاما شاملا في العالم ، فان هذه الاسس التي وضعت له انما هي محدودة في مداها وفي مكانها .

ان العالم الثالث لا يزال يعاني من هذه الحقيقة المرة ، ونحن نرى السباق على التسلح مستمر ، وان المعاهدات الخاصة بعدم انتشار الاسلحة النووية بعيدة كل البعد عن نزع سلاح شامل وكامل يتم تحت اشراف الامم المتحدة .

ان الاتفاقية والمعاهدة المخصصة لذلك لم تطبق بل ان توازن القوى في اوربا الوسطى قد تعرقل وتجمد . ان كل تقدم لا قامه نظام عالمي يعتمد على المسؤولية المشتركة انما يرتبط ببدائية نزع السلاح لا قامه جو من الثقة ، وهذه الشروط لم تتوفر حتى الان ولم تعد اية دولة تؤمن بمنظريه الامن الجماعي بالرغم من كونها لا تزال صالحة لبقا البشرية . ولذلك فان هناك مبالغ ضخمة تخصص في العالم لسباق التسلح .

وان الامين العام قد اشار الى ذلك في مقدمة تقريره عندما يقول :

” . . . في الوقت الذي ينفق فيه العالم حوالي ٣٠٠ مليارات من الدولارات في العام للتسلح ، فان المبالغ المخصصة للتنمية لا تمثل سنويا الا ١٥ مليارات من الدولارات ، وان الموارد المخصصة لسباق التسلح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد تعدى ٦٠٠٠ مليار دولار اي ما يساوي اجمالي الانتاج العالمي طوال عام ١٩٧٦ (المرجع السابق صفحة ١٢) .

ان انتشار الاسلحة النووية لا يزال مستمرا ، وان النظم الفاشية مثل نظام بريتوريا ، وتيوان وتل ابيب قد وصلوا الى هذه القوة النووية بفضل صفقات رسمية . ان العالم يواجه حاليا تحديا ضخما يعتبر اخطر تحد قابل له طوال تاريخه .

ان القسم الاول من الميثاق يذكرنا بالتزاماتنا الرسمية التي قطعناها على أنفسنا تجاه الاجيال المقبلة . ان علينا ان نصل الى نزع سلاح شامل كامل .

واننا نطلب من الجمعية العامة ان تفكر في القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة الخامس للبلاد غير المنحازة بالنسبة لعقد دورة خاصة للجمعية العامة عن مسألة نزع السلاح .

كما قلت في العام الماضي فان عدم استقرار الامن الذى نعاني منه على الصعيد الدولى بالنسبة للمسلم نراه ايضا في المجال الاقتصادى . فهناك من جهة العالم المتقدم وهناك من جهة اخرى العالم الثالث أو العالم النامي .

ومنذ اكثر من عامين ، من الدورة الخاصة السادسة بعد مرور عام واحد على الدورة السابعة ومنذ ان وضعنا أسس نظام اقتصادى دولى جديد ، لم نحرز أى تقدم بالنسبة لتنفيذ هذا البرنامج . ان التضخم العالمى والانكماش في البلاد الصناعية والاجحاف الذى يتمثل في التجارة الدولية قد زاد الهوة بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، ان البلاد النامية قد رأت وضعها يتفاقم بسبب تضاؤل موارد ها من جهة وبسبب انخفاض تدفق رؤوس الاموال الاجنبية عليها ، وهي محتاجة لها ، لزيادة معدل نموها . ان زيادة الدخل الفردى في البلاد النامية لم يطرأ عليها اى زيادة منذ عام ١٩٧٥ .

لقد عقدت مؤتمرات عديدة في محاولة لتطبيق النظام الاقتصادى الدولى الجديد ولم تحرز الا نتائج طفيفة اذكر منها ، الحوار بين الشمال والجنوب في باريس ، او مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى الذى فشل ، وكذلك الحال ايضا بالمشاكل المتعلقة باقامة صندوق مشترك للمواد الخام وبالنسبة لموضوع الديون العامة للعالم الثالث .

اما عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذى عقد في نيروبي هذا العام فبعد اعمال ضخمة : وتحت تأثير ضغط الرأى العام العالمى ، حدث اتفاق في الرأى على مضمون قبل بعض البلاد الصناعية التي تراجعت عن موقفها بعد ذلك من الدورة الوزارية لمنظمة التنمية والتعاون التي عقدت في باريس بعد هذا التاريخ ، ان حوار باريس بين الشمال والجنوب مرهون بالموقف السلبى للدول الأوروبية مما يعرض الحوار الى الخطر .

اما عن مؤتمر الامم المتحدة للاسكان ، الذى عقد في فانكوفر في حزيران / يونيو الماضى فاننا لاحظنا فيه ايضا المواجهة بين الشمال والجنوب .

واخيرا . بالنسبة لمؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار الذى يتعلق بالتراث المشترك للانسانية

فهنا ايضا لم نستطع الوصول الى اى اتفاق . ان البيانات التي استمعنا اليها من بعض الوفود قد جعلتنا نفكر فيما دار في مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ الذى قام بالتوزيع الاستعماري بين القوى الامبريالية . وفي المؤتمر الخامس لقانون البحار نرى ان ضحايا تقاسم البحر الذى يعتبر التراث المشترك للانسانية ، هم البلاد غير الساحلية والبلاد المتضررة جغرافيا بما فيها بعض بلاد أوروبا الصناعية . ان هذا التغيير يرتبط بتوزيع المصالح الحالية ، فلدينا من جهة البلاد الساحلية ، ومن جهة اخرى البلاد غير الساحلية ، والمتضررة جغرافيا ولم يقبل اى طلب من الطلبات العادلة لهذه المجموعة الاخيرة في حين ان الأمر لم يكن يتعدى بالنسبة لها أكثر من تأييد قانوني للوضع القائم فعلا . ان الاتفاقية المتعلقة بالوصول الى البحر ومنه ، واستغلال موارد البحر في المناطق الاقتصادية الخالصة قد رفضت من هذه البلاد ، في حين ان الدول الساحلية في طريق الحصول على التأكيد القانوني لمصالحها ولمتطلباتها الجديدة واستعانت هذه البلاد في رفضها مطالب الجانب الآخر باقتراح صفقة عليها وبها من صفقة غريبة . ان هذا الاجحاف فاضح يا سيدى الرئيس ، ولا يمكن للمجتمع الدولي ان يتحمل هذه المسؤولية :

ان مالي ليس بينها وبين جيرانها أية مشكلة تتعلق بالوصول الى البحر ومنه ، فنحن نرتبط بساحل العاج وغينيا والسنغال بعلاقات ودية ونحصل منها جميعا على كل تسهيلات تتعلق بالموانئ والعبور ، وذلك دون أى شرط . ولكن يجب ان تكون لدينا رؤية اكثر اتضاحا من تلك التي تمسك بها اعضاء مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ . ان هذه المشاكل قد تسيء الى الاجيال القادمة وتضعفها فسي موقع المواجهة في حين اننا التزمنا طبقا للميثاق بان نجنبها الحروب وعلينا ان نتعاضد تشجيع قيام "عالم رابع" حسب رغبات بعض اصحاب النظريات الذين يبحثون عن نبوءات جديدة . ان حدة انقسام العالم بين مجموعات المصالح هي منبع للتوتر يعرض السلم للخطر في وقت قريب .

ان البحر يجب ان يستغل لمصلحة الجميع ، لانه تراث مشترك للانسانية ، ويجب ان نتحلى بهذه الروح لوضع الاتفاقية الجديدة لقانون البحار . كما انه ايضا من بين الاسس الرئيسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

يجب ان نعتمد على التعاون والتضامن والعدالة لكي نبني نظاما جديدا . ولكي نقيم تعاوننا على أساس التعاون الاقتصادي الدولي .

ان المعونة التي تقدمها البلاد الصناعية ، قد تقهقر وبالطريقة الحالية فانها سوف تصل في عام ١٩٨٠ الى ٢٩ر من اجمالي انتاجها القومي ، في حين ان العقد الثاني للامم المتحدة للتنمية قد حددت كأساس لهذه المعونة ٧ر في المائة . ان الجهد الذي بذلته البلاد المنتجة والمصدرة للبتروول لتقديم معونة مالية للبلاد النامية من عام ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ والذي بلغ ١٦ مليار دولار لم يكف لتغطية المعجز في الكسب .

ان الافاق المتعلقة بتشكيل موارد الرابطة الدولية للتنمية والتي تعتبر من شعب البنك الدولي والتي انشئت لمساعدة البلاد النامية ، لم تحصل الا على مبالغ ضئيلة نتيجة شح المتبرعين المعتادين وهذا الامر لا يعتبر مشجعا . ويبدو ان هناك اتجاه الى تخفيض الحصص ، فنظرا للتضخم المالي والتقلبات في اسعار العملات المحلية ، والانكماش ، لا بد من زيادة موارد هذه الرابطة في دورتها الخامسة ، اذا أردنا ان تحتفظ في الاعوام القادمة بقدرتها على تقديم الصون ، وذلك نظرا لان الدورة الرابعة ستنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٧ .

اما بالنسبة للصندوق العالمي للتنمية الاقتصادية الذي انشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ فلم يعمل بعد نظرا لافتقاره للموارد المالية .

اننا قد رسمنا امامكم صفحة وصورة قاتمة ولكن سلامتنا وانقاذنا انما يرتبطان بالروح السقي ستتهدى بها الدول العظمى ، والتي يجب ان تتخلى عن السيطرة والاستغلال .

ان النظام الدولي الجديد الذي يشتمل على وجه سياسي وآخر عسكري وثالث اقتصادي يشكل كلا لا يتجزأ ولكي نقيم نظاما يكتب له البقاء لا بد من ان يعتمد على العدالة وعلى التضامن وعلى الامن والمسؤولية الجماعية . والا فان الانسانية ستقع في فوضى . فلا توجد دولة واحدة ولا مجموعة من الدول ، دون غيرها ، تستطيع ان تواجه هذا التحدي الذي تواجهه الانسانية ، ان قانون الترابط الذي لا يرحم يلزمنا جميعا وليس لدينا اختيار آخر ، انني أوجه هذا النداء الى كل الوفود الحاضرة الان ، عن طريقك يا سيادة الرئيس .

السيد غورينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، يهنئك سيدى الرئيس ، لانتخابك ، ويتمنى لك النجاح في أعمالك التي تتسم بالمسؤولية .

ونود أيضا ، أن نقدم التهنئة الى جمهورية سيشيل ، بمناسبة انضمامها للأمم المتحدة ، ونتمنى لشعبها النجاح في حياة جديدة .

ان سير المناقشة الحالية ، فضلا عن محتوى المناقشات السياسية السابقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مكننا من القول ، بأن المبادئ النبيلة للسلم والأمن الدوليين ، والحرية والاستقلال والمساواة والتعاون بين الشعوب والتي أعلنت عنها ثورة تشرين الأول / أكتوبر الاشتراكية العظيمة ، هذه المبادئ تتلقى التأييد الواسع عاما بعد عام .

ان المناقشة العامة ، التي تشبه بارومتراسياسيا تعكس التخيرات المواتية ، التي حدثت أخيرا في الحياة الدولية . ان السحب التي تحمل معها خطر حرب عالمية جديدة ، قد انقشمت على نحو كبير . ان شعوب العالم تتمتع الآن ، بمناخ المبادئ اللينينية للتعاون والتعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ، وقد تم تنفيذ ذلك فضلا عن منافع الانفراج الدولي . ان هذه التحولات الايجابية في العالم نتجت عن السياسات الخارجية المحبة للسلم ، للحزب الشيوعي للدولة السوفياتية فضلا عن القوى التقدمية الأخرى في عصرنا .

ان الاهتمام العظيم في الأمم المتحدة ، والوارد في المقترحات الهامة التي قدمها الاتحاد السوفياتي هنا عن طريق الرفيق فروميكو ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، هو اهتمام طبيعي . ذلك ان الاجراءات المحددة والتدابير الواردة في هذه المقترحات تستند الى برنامج الكفاح المشترك من أجل السلام ، والتعاون الدولي ، ومن أجل حرية الشعوب واستقلالها ، الذي وافق عليه المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي .

ان قرارات المؤتمر الخامس والعشرين ، فضلا عن المؤتمرات الأخرى للأحزاب الرفيقة في الدول الأخرى ، في المجتمع الأوروبي ، فضلا عن وثيقة من أجل السلم والأمن والتعاون والتقدم الاجتماعي في أوروبا ، تظهر أن الدولة الاشتراكية والشيوعيين في طليعة هؤلاء الذين يحاربون من أجل الحرية

والسلام والمساواة والأخوة والسعادة بين جميع الشعوب . لقد قامت هذه القوى بمبادرات لدعم السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح الى نزع السلاح العام والشامل ، والقضاء على جيوب الحرب الحالية ، وتعميق الانفراج الدولي ، والتنفيذ المستمر لمبادئ التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المتباينة ، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وازالة الاستعمار والعنصرية وآثارهما وتطوير التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والثقافي المنصف ، وذي الفوائد المشتركة بين جميع الدول .

وقد أعلن الرفيق بريجينيف أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي :
" اننا نتمسك بمبادئ التعايش السلمي ، واننا نكافح من أجل الأشياء العظيمة لبلايين الناس على الأرض ، من أجل الحياة نفسها ، وانقاذها من خطر الدمار في لهيب الحرب . وعليه ، فاننا نناضل من أجل توفير الظروف الدولية المواتية ، للدفاع عن قضية التقدم الاجتماعي لجميع الدول والشعوب " .

ان السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي ، وللدول الاشتراكية الأخرى ، تتماشى مع مصالح جميع الشعوب . انها لم تستهدف مطلقا ، ولا هي تستهدف السعي الى الحصول على منافع فردية ، أو اقامة أو فرض السيطرة السياسية على أي دولة أو شعب آخر . انها سياسة من السلام ، والتعاون ، والحرية والاستقلال لجميع الشعوب . وهي تعكس المثل النبيلة للنظام الاشتراكي الأكثر تقدما .
ومن دواعي الارتياح ، في خلال المناقشة العامة ، أن نشهد أن أغلبية الوفود قد انطلقت في موقفها من مواقف تتماشى مع متطلبات العصر ، وميثاق الأمم المتحدة . ونأمل أن يسمح لنا ذلك باتخاذ قرارات بناءة وتوصيات ، بشأن مختلف المسائل التي تبحث في هذه الدورة ، فضلا عن إيجاد الطرق والوسائل للعمل داخل اطار الأمم المتحدة في المستقبل *

ومع ملاحظة الطابع البناء للمناقشة العامة ، فاننا نرى - مع ذلك - ان مواقف عدد من الوفود لا تحتوي على خط واضح بشأن المشكلات الأساسية التي ترمي الى دعم السلم والتعاون الدوليين ، ومسائل نزع السلاح ، التي يتعين على الجمعية العامة أن تناقشها . ففي بعض الحالات ، وتحت

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

ستار العبارات والتصريحات العامة ، هناك محاولات مستترة لتبرير المعتدين والاستعماريين والعنصريين ، والتردد عن حل المشكلات العادلة ، ووضع مسائل ذات أهمية ثانوية بدلا منها ، واخفاء المواقف السلبية تجاهها .

تتطلب مصالح جميع الشعوب أن نفعل كل ما هو ممكن ، لتعميق الانفراج الدولي ومدّه الى مناطق أخرى من العالم . لقد قدمت مقترحات هامة ، هنا ، بشأن أشكال التعاون بين جميع الدول ، بصورة شاملة . وكانت هذه المقترحات قيمة وتتسم بالواقعية ، لأنها تستند الى الجوهر العميق ، وأهداف الانفراج ، أي استبعاد استخدام أو التهديد باستخدام القوة في المنازعات بين الدول ، ومنع اندلاع حرب عالمية جديدة ، ووضع التعاون المفيد المشترك بين جميع الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، واحترام سيادتها واستقلالها .

ومن الأهمية بمكان ، مبادرة الاتحاد السوفياتي من أجل عقد معاهدة دولية بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية . وترجع مصادر هذه المبادرة الى أول قرار اتخذته الاتحاد السوفياتي ، حين أعلن سياسته الخارجية لأرض السوفيات ، أي قرار السلام . وتعكس هذه المبادرة الطابع الانساني العميق للسياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي ، والتي ظل يتبعها منذ ما يقرب من ستين عاما .

ان مشروع المعاهدة الذي قدمه الاتحاد السوفياتي (الوثيقة A/31/243) ينص على أن الأطراف المشتركة ، بما في ذلك الدول النووية ، تتعهد بالامتناع عن استخدام القوة ، أو التهديد باستخدامها ، بأي نوع من أنواع الأسلحة ، وألا تساعد أو تشجع أو تحت الآخرين على استخدام القوة ، أو التهديد باستخدامها .

ان المواد الواضحة لمشروع الاتفاقية ، تأخذ في الاعتبار الاتفاقيات الجماعية والثنائية القائمة ، فضلا عن المستوى الحالي للعلاقات بين الدول ، وآمال الشعوب من أجل نبذ استخدام القوة ، وجعل هذا النبذ قانونا لا يتخير في الحياة الدولية .

ان وفد بيللوروسيا الاشتراكية السوفياتية يحث الوفود الأخرى على أن تشترك - بنشاط - في عمل توضيح وتعريف الخطوات المحددة التي تؤدي الى تحقيق هذه المقترحات في مصلحة السلم والأمن لشعوب العالم .

ان عقد اتفاقية عالمية بشأن عدم استخدام القوة ، ومراعاة ذلك بصورة صارمة ، سوف يؤدي الى حلول لكثير من المشكلات التي تجرى المفاوضات بشأنها الان - كما ان يستجيب مع حلم الانسانية العزيز ، بابعاد شبح الحرب عن حياة المجتمع ، وتحقيق رغبة جميع الشعوب في ان تعيش معا في سلام وحسن جوار ، كما ذكر ميثاق الامم المتحدة .

لقد وضع البيان النهائي للمؤتمر الخاص بالامن والتعاون في اوربا ، اساسا طيبا لتأمين السلام في المنطقة ، تلك المنطقة التي بدأت فيها حربان عالميتان . ولقد عدت هذه الوثيقة التي وضعت بصورة جماعية ، المنجزات في قضية تحسين المناخ السياسي ، وفي ايجاد الفرص طويلة الاجل ، من اجل تسيير العلاقات بين الدول ، على اساس واقعي يتسم بالمسؤولية ، اولا في اوربا من ناحية الامكانات المحتملة لايجاد حل للمشكلات العالمية . ويرشد البيان النهائي الدول الى طريق تخفيف التوترات الدولية ، ووقف النزاعات العسكرية في المناطق التي لا تزال تعاني من هذه النزاعات ، وتطوير وتعميق التعاون النافع في جميع المجالات .

وللاسف فلا يزال هناك البعض في الدول الغربية يتجنب المبادئ والاتفاقات التي تم التوصل اليها في ذلك المؤتمر الاوروبي ، فهناك محاولات لتفسير مختلف اطعام هذه بصورة تمسفية رغم ان هذه الوثيقة وضعت بصورة جماعية ، مع العمل على تشويه جوهرها ، والنيل من الاتجاه العام لهذا البيان .

ان الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى تراعي بصورة صارمة ، احكام البيان النهائي نصا وروحا ، وقد تقدمت بمقترحات تهدف الى تحقيق الاتفاقات التي تم التوصل اليها في هلسنكي . ان الرفيق برجنيف الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، في حديثه للتليفزيون الفرنسي في ٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ ، قام بتكرار موقف الاتحاد السوفياتي القائم على المبادئ بشأن بعض المشكلات الدولية الهامة قال فيما قاله :

” فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي ، فنحن نحترم ونراعي الاتفاقات التي توصلنا اليها في هلسنكي باكملها ، اكرره باكملها . والشئ الرئيسي في هذه الاتفاقات هو كمال مايرتبط بتدعيم الامن والسلم ، ولكننا ، بالطبع لا نقلل ابدا من اهمية التعاون في مجال الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا والثقافة والاعلام وتنمية العلاقات الشخصية وتنفيذ تدابير خلق الثقة” .

(السيد غورينوفيتش، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

لقد تقدم الاتحاد السوفياتي باقتراحات لعقد مؤتمرات اوروبية ، ومؤتمرات بين الدول بشأن المسائل الخاصة بحماية البيئة البشرية والطاقة التي تهتم جميع الدول الاوروبية .

ان شعب بيلوروسيا الذي يعلم تكاليف الحروب البعيدة ، والذي يقدر منافع السلام ، يهتم تماما بتنفيذ جميع اطعام البيان النهائي للمؤتمر الاوروبي بصورة كاملة وبصورة مستمرة .

وفي كقاح الدول في المجموعة الاشتراكية من اجل تحقيق السلم والامن الدوليين ، فانها تطبق هدفا ، يتمثل في تحريم الحرب وازالة امكانية الحرب ، وتصفية الوسائل المادية التي تمكن من شن الحرب على اساس الاتفاقات الدولية .

ومن الاشياء التي تضاف الى رصيد الامم المتحدة ، ان هناك عددا من المعاهدات والاتفاقات الدولية ، فضلا عن القرارات التي تساهم في احتواء معدل بسباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووي . وقصر هذا السباق على بعض المجالات . كما انها وضعت برامج متنوعة لتدابير مختلفة في مجال نزع السلاح . واننا نرحب بمشروع الاتفاقية التي وافقت عليها لجنة نزع السلاح ، فيما يتعلق بمنع وسائل تعديل البيئة ، او الوسائل العسكرية والمدائية الاخرى . كما اننا سوف نسعى الى الموافقة على هذه الاتفاقية في هذه الدورة للجمعية العامة .

ولكن للأسف ، وكما قال العديد من المتحدثين ، في المناقشة العامة فان التقدم في مجال نزع السلاح لم يكن كافيا ، ان ليست كل الدول ، بما في ذلك دولتين نوويتين ، اعضاء الان فسي المعاهدات والاتفاقات القائمة ، الخاصة بتقييد ومنع سباق التسلح . وقد تاخر دون مبرر تنفيذ قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ، فيما يتعلق بالحاجة الى وضع الاتفاقات الرامية الى الحظر الكامل والعام للاختبارات النووية ، وتصفية الوسائل الكيماوية لشن الحرب ، وحظر تطوير انواع جديدة وانظمة جديدة من الاسلحة ذات التدمير الشامل .

ان قرارات الامم المتحدة فيما يتعلق بتخفيض الميزانيات العسكرية للدول الاعضاء الدائمة في مجلس الامن فضلا عن الدول الهامة الاخرى ، واستخدام الاموال المتوفرة لتقديم المساعدة للدول النامية لم تنفذ بعد ، فالنفقات العسكرية لبعض الدول الغربية لا تزال تزداد ، كما ان تجارة ادوات الحرب اخذت في الانتعاش ، وبعض الدول النووية تخرب قرارات الامم المتحدة ، بشأن الاعداد لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . ان مثل هذا الموقف بوجه خاص ، يجعل من الضروري تنفيذ التدابير

الهامة الواردة في مذكرة الاتحاد السوفياتي بشأن المسائل الخاصة ، بانتهاء سباق التسلح ونزع السلاح في الوثيقة A/31/232 . هذه الوثيقة تشير الى الطرق الواقعية للاجراءات المتفق عليها بين الدول في مجال تخفيض وتصفية اسلحة الدمار الشامل ، والاسلحة التقليدية والقوات العسكرية وتخفيض النفقات العسكرية واقامة مناطق سلام ، وتقتصر هذه المذكرة ايضا على الطرق والوسائل الفعالة لاجراء المفاوضات من اجل تحقيق تحولات جذرية في حل مشكلة نزع السلاح .

ومن اجل تحقيق التقدم في قضية نزع السلاح ، فان الاعمال المشتركة لجميع القوات المحبة للسلام تعد ضرورية لكشف وعزل اعداء نزع السلاح ، ووضع الشروط والظروف التي تستبعد امكانية حرب عالمية جديدة . وفي هذا الخصوص فاننا نقدر تقديرا عاليا تنظيم مؤتمر عالمي . لوقف سباق التسلح ونزع السلاح والانفراج ، ذلك المؤتمر الذي انتهت اعماله اخيرا في هلسنكي . ومن الاهمية بمكان ايضا تلك الحملة الهامة لجمع التوقيعات بمقتضى نداء استكهولم الذي اصدره مجلس السلام العالمي من اجل وقف سباق التسلح ونزع السلاح . ان اكثر من ٦٠ مليون شخص ، قد وقعوا على هذا النداء في بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية اي ما يقرب من مجموع السكان البالغين .

ونلاحظ بارتياح ان هناك طريقة ايجابية تسود في الامم المتحدة فيما يتعلق بايجاد الطرق والوسائل الرامية الى ازالة جيوب الحرب والنزاعات العسكرية القائمة .

وفي الشرق الاوسط هناك ضرورة لا نسحاب القوات الاسرائيلية انسحابا كاملا من الاراضي العربية المحتلة في سنة ١٩٦٧ . وتحقيق وتنفيذ الحقوق المتأصلة لشعب فلسطين العربي . بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، وانشاء دولته الخاصة به ، وتأمين حق الوجود المستقل وامن جميع الدول الاطراف المباشرة في النزاع ، واعطائها الضمانات الدولية الملائمة ، ووقف حالة الحرب بين الدول العربية المعنية وبين اسرائيل . وهناك شعور متزايد بأن هذه التسوية العادلة والدائمة في الشرق الاوسط يمكن ان يؤمنها مؤتمر جنيف للسلام باشتراك جميع الاطراف المعنية بما في ذلك ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية .

اما فيما يتعلق بالمأساة التي عانى منها شعب لبنان نتيجة لمؤامرات قوى الامبريالية والصهيونية فمن الضروري وقف التدخل الاجنبي في لبنان وحل النزاع بالطرق السلمية من جانب اللبنانيين انفسهم على اساس مبدأ احترام سلامة اراضي واستقلال وسيادة لبنان .

وفي قبرص فان الامر يتعلق بتنفيذ القرارات المتصلة بالموضوع لمجلس الأمن والجمعية العامة ، ومن الضروري أيضا أن نأخذ في الاعتبار المصالح المعقولة وحقوق الجالياتين في قبرص ، وان نراعي احترام استقلال وسيادة وسلامة اراضي جمهورية قبرص بدون شرط واستبعاد اي محاولات لفرض قرارات اجنبية أو خارجية على شعب قبرص .

ومن واجب الأمم المتحدة ان تجبر هؤلاء الذين أدوا الى النزاعات أو الذين اهتموا باشغالها أن يحترموا ارادة الشعوب المحبة للسلام في العالم وان يراعوا مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بصراحة .

ان الكثير من الدول تعتبر ان الطريق الصحيح لمنع النزاعات الجديدة تتمثل في تأمين الامن على أساس الأعمال المشتركة من جانب الدول في مختلف المناطق بما في ذلك آسيا اكبر قارات العالم التي يعيش فيها نصف البشرية وما يزيد .

واخيرا حدثت تغيرات ايجابية كثيرة في آسيا . فانتصار شعب فيتنام ولا وكمبوتشيا قد حسن كثيرا من الوضع في جنوب شرقي آسيا ، وأيد ودعم قضية السلم والأمن في تلك المنطقة .

ان شعب فيتنام قد حقق حلمه العزيز من أجل اعادة توحيد بلاده ، واطن انشاء جمهورية فيتنام الاشتراكية ، ان وفد بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يهنئ شعب فيتنام الشقيق على هذا الانجاز ويتمنى له تضييد جراح الحرب بسرعة ونجاحه في انشاء المجتمع الاشتراكي . كما نؤيد تماما طلب جمهورية فيتنام الاشتراكية لدخول الأمم المتحدة ونعرب عن املنا في ان اي عوائق لن توضع في طريقها .

هناك ظروف مواتية قد بدأت تظهر من أجل تعزيز الكفاح لانسحاب القوات الاجنبية من كوريا الجنوبية ومن أجل اعادة توحيد كوريا بصورة سلمية ومستقلة ، أي من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٩٠ ب ٤ (د - ٣٠) . وهناك طلبات متزايدة لتصفية القواعد العسكرية الاجنبية في المحيط الهندي وفي القارة الآسيوية بأكملها .

ولا تزال العملية الايجابية لتطوير العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية وبين الدول الآسيوية آخذة في التطور وكذلك الامر بالنسبة لعلاقات دول تلك المنطقة فيما بينها .

ان الامم المتحدة يجب أن تنهض بتعزيز الامن في آسيا على اساس مبادئ نبرد استخدام القوة واحترام السيادة وحرمة الحدود ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وتطوير التعاون الاقتصادى وغيره من انواع التعاون تحت ظروف المساواة الكاملة والمنفعة المشتركة .

ان القوى المعادية للامبريالية في الامم المتحدة لها الحق في ان تعتبر سقوط نظام القهر الاستعماري كواحد من منجزاتها . ومع ذلك ، فان مهمة الازالة الكاملة لجميع جيوب الامبريالية والعنصرية والممارسات الامبريالية التي تنتهك استقلال الشعوب ، هو امر لم يأت بعد ويتطلب حلا . كما ان انتصار شعب انغولا العظيم على قوى الرجعية الدولية والعنصرية والامبريالية قد لعب دورا هاما في قضية تعزيز المجهودات الدولية والكفاح ضد الانظمة الاستعمارية والعنصرية في افريقيا الجنوبية . ونحن على ثقة من ان جمهورية انغولا الديمقراطية سوف تحتل مكانها الصحيح في الامم المتحدة .

ورغم اعمال القهر والارهاب الوحشي فان حركة التحرير القومي لشعوب زمبابوى وناميبيا وافريقيا الجنوبية قد دخلت مرحلة حاسمة . وان الدوائر الاستعمارية في الغرب قد اتخذت اجراءات للحفاظ على مواقفها هناك . تلك المواقف التي تعرضت للاهتزاز ، وعن طريق المناورات فقد حاولت تلك القوى ان تؤثر على شعلة الكفاح التحرري ، وان تبعد اهتمام الشعوب الافريقية عن حائل مشكلاتها الملحة . ولا يجب ان نخدع بمحاولات بعض الدول الغربية التي تعلن عن نفسها كمدافعة عن ازالة الاستعمار والعنصرية لان سقوط الاستعمار والعنصرية نهائيا قد قارب وقته .

ان كافة الانجازات في مجال تصفية الاستعمار تعد انتصارا للقوى المعادية للاستعمار والقوى الاشتراكية . وكما هو وارد في قرارات مؤتمر القمة للدول غير المنحازة ، ان هذه الدول ترى انه من الواجبات الهامة الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والفصل العنصرى والصهيونية . ان هذا المؤتمر رحب بالتقدم في مجال الوفاق وحث على مد ذلك الوفاق او الانفراج الى جميع مناطق العالم الاخرى .

ان الدول الاشتراكية ترى ان التنمية عن طريق الاستقلال والتقدم الاجتماعي ترتبط تماما مع تنفيذ الحقوق الانسانية . وان تلك الدول تشعر بالفخر لدرجة ضمان حقوق شعبها . ففي أى دولة اشتراكية ، فان الشعب العامل قد تخلص من الاستغلال والقهر والازمات والبطالة والفروق القومية

والاجتماعية والامن . وامام ذلك الشعب فرص كاملة للوصول الى اكبر درجات التقدم الانساني في مجال العلم والثقافة وغيرهما وان الجميع يدرك تماما الرعاية التي يقدمها المجتمع للكبار . وفي ظل الاشتراكية يعيش الجميع في ظروف من الحرية الاصلية ومن الديمقراطية الشعبية ويعمل الجميع معا لانشاء مجتمع شيوعي وتتم حماية مصالح وحقوق المواطنين في مجتمعنا عن طريق اجهزة الدولة والاجهزة الحكومية التي تشارك الشعب العامل في انشطتها على نطاق واسع فضلا عن المنظمات العامة التي انشأها الشعب .

ان شعبنا قد تعلم روح ولية البروليتاريا واعرب عن تضامنه الكامل مع كفاح الشعوب الافريقية ضد العنصرية والفضل العنصرى ويطلب توقف الفظائع التي ترتكبها القلة الحاكمة في شيلي . كما ان الشعب السوفياتي يعمل من اجل احترام حقوق الانسان في جميع انحاء العالم ويعارض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . وبالطبع ، فانه لن يسمح لاي انسان بالتدخل في شؤوننا الداخلية .

من المعروف ان هناك البعض في الغرب ممن يؤثرون على مسار العلاقات ويعكرون الصفو ويسقطون الظلال على الايام المشمسة كما يقول المثال . وهناك اتجاه سائد بينهم لعدم النظر بعين الاعتبار لانتهاكات حقوق الانسان في شيلي والاراضي العربية المحتلة وافريقيا الجنوبية وناميبيا وروديسيا الجنوبية وهم يبررون اعمال القرصنة التي ارتكبتها العسكرية الاسرائيلية ضد اوغندا والتحالف المشين بينها وبين العنصريين في جنوب افريقيا . كما انهم يدافعون ايضا عن احتكاراتهم الدولية تلك الاحتكارات التي تتلقى ارباحا هائلة . والكل يعلم ان هناك مشكلات اجتماعية خطيرة في بلاد هؤلاء تحتاج الى الحل ، وان الكثير من حقوق الانسان الاساسية لا تحترم ، وان الفساد والرشوة يسيران بصورة كبيرة . مما يتسبب في انحطاط اخلاقي داخل المجتمع الهرجوازي .

ان الدول الاشتراكية قد وحدت مجهوداتها من أجل الاسراع في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ومن أجل منح نفس المستوى في النمو لكل البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي ، وهذه الدول هي أكبر قوة ديناميكية في العالم . فارتفاع درجة الانتاج العام ، وارتفاع مستوى المعيشة المستمر ، كل هذه تشير الى الامكانيات الخلاقة الهائلة للنظام الاشتراكي . ان بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، قد حققت نجاحا هائلا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وخلال فترة خطة الخمس سنوات الأخيرة ١٩٧١ - ١٩٧٥ ، فان دخل الجمهورية قد ازداد بنسبة ٤٧ في المائة ، أما الانتاج الصناعي فقد زاد بنسبة ٦٤ في المائة . وفي توسيع اشتراكها في الروابط والتعاون الاقتصادي ، والعلمي ، والتكنولوجي ، فان الدول الاشتراكية ، تحاول ازالة جميع العوائق أمام التجارة الدولية ، فضلا عن ازالة جميع مظاهر عدم المساواة والاستغلال ، في العلاقات الاقتصادية الدولية . وحين عقدت دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومؤتمر التجارة والتنمية ، واليونيدو والمنظمات الدولية الأخرى ، فان الدول النامية قد قدمت مقترحات لحل مشكلاتها الأساسية ، وهذه المقترحات تلقى تأييد المجتمع الاشتراكي ، الذي يؤكد في علاقاته الدولية مبادئ المساواة والمنفعة المشتركة . وقد تأكد ذلك في بيان الحكومة السوفياتية بشأن اعادة بناء هيكل العلاقات الدولية الاقتصادية (A/C.2/31/2) .

ويرى وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، أن الأمم المتحدة بوجه عام أمامها امكانيات فعلية ، لحل المشكلات التي تواجهها ، اعتمادا على وحدة وانسجام جميع القوى المعادية للاستعمار ، واعتمادا على احترام ميثاقها ، والقرارات التقدمية التي اتخذتها المنظمة بمبادرة القوى المحبة للسلام . فان الأمم المتحدة يمكنها ، ويجب أن تزيد من مساهمتها في قضية الكفاح من أجل السلام والتعاون الدولي وحرية واستقلال الشعوب من أجل جعل الانفراج أمرا لا رجعة فيه . وتحقيق الاستقرار فيه ، وأود أن أعرب عن أمني في أن الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، سوف تصبح علامة هائلة على الطريق في هذا الاتجاه .

السيد تسيرينغ (بوتان) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أتوجه

اليكم بتهانينا الحارة ، لانتخابكم رئيسا للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . واننا لمحوظون حقا ، ان نرى رئيسنا شخصا له خبرتكم الواسعة ، وشخصيتكم البارزة ، وقد رتكم الفذة ،

كذلك فانه يسعدنا بشكل خاص ، أنك تنتمي الى بلد ليست فقط جاراً لنا ، بل نتمتع معها بتقاليد ثقافية مشتركة ، وصدافة وثيقة .

والى السيد الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم ، أود أن أعرب عن اعجابنا العميق ، للنزاهة والاخلاص ، اللذان يقوم بهما بالوفاء بمسؤولياته الكبرى . انه رجل اصبح المجتمع الدولي يثق فيه ويحترمه ، وذلك طوال السنوات التي قاربت الخمس سنوات التي شغل فيها منصبه أميناً عاماً للأمم المتحدة . ويحدونا الأمل أن يواصل خدمة المجتمع الدولي لسنوات وسنوات مقبلة .

أود أن أعرب عن تقدير وفدى للطريقة الممتازة التي أدار بها رئيس الوزراء غاستون ثورن رئيس وزراء لكسمبرغ مداولات الدورة الثلاثين للجمعية العامة .

ويسعدنا أن نرحب بجمهورية سيشيل بين ظهرانينا باعتبارها العضو رقم ١٤٥ . وليس لدينا شك في أن قبولها سوف يزيد منظمنا قوة وحيوية ، ونحن نتطلع الآن الى قبول فيتنام وأنغولا في الأمم المتحدة ، لأنهما تفيان تماما بكل متطلبات العضوية .

السيد الرئيس ، يشرفني ان أنقل اليكم ومن خلالكم الى كل السادة الأعضاء المجتمعين هنا اليوم تحيات وتمنيات صاحب الجلالة جيم زنجي وانشوكوك ملك بوتان بنجاح الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة .

ان أهم المشاكل التي تواجه عالم اليوم الحاحا ، هي مشكلة نزع السلاح ، ليس كسبيل لتخفيف حدة التوترات في العالم ، وتعزيز الأمن والسلم الدوليين فحسب ، وانما بهدف توفير الموارد المطلوبة لأغراض الانماء . ومن العسير أن نبرر على أى أساس نجد فيه امكانية انفاق مبالغ فلكية لانتاج وتخزين أسلحة الدمار الشامل ، بينما نسبة كبيرة من سكان الأرض على شفى الموت جوعا ، وفي رأينا ان تطوير التقنيات ، والزيادة المستمرة في التسلح ، هي حلقة مفرغة ، تقرب الانسان أكثر وأكثر من الكارثة الكاملة . هناك سبيل ، ربما يكون السبيل الوحيد ، للخروج من هذه الحلقة المفرغة ، من أجل وقف سباق التسلح ، والبدء في عملية نزع سلاح فعلية هو ان تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهي أكثر المؤسسات تمثيلا للعالم اليوم ، باتخاذ مبادرة للدعوة الى عقد اما مؤتمر نزع سلاح عالمي ، أو دورة خاصة للجمعية العامة تركز بالكامل لمشاكل نزع السلاح .

أما القضية الكبرى الأخرى التي تشغل أذهان دول العالم كله في الوقت الراهن فهي مسألة الجنوب الأفريقي ، ونتيجة لمبادرات معينة اتخذتها الولايات المتحدة مؤخرا ، فإن تطورات إيجابية قد حدثت في الجنوب الأفريقي ، توفر فرصا فعلية للتوصل إلى تسويات عادلة ودائمة للمشاكل السياسية الأساسية ، التي تؤثر على المنطقة . ونحن نشعر أن تأييد المجتمع الدولي كله ، يجب أن يوضع وراء الأطراف المعنية في جهودها الرامية إلى التوصل إلى تسويات عن طريق التفاوض ، ويحددنا الأمل الوطيد ، أنه نتيجة لهذه المفاوضات ، فإن زيمبابوي المستقلة التي تحكمها الأغلبية سوف تبرز في المستقبل القريب . كذلك نأمل أن الأقلية سوف تعطى دورا بناء تلعبه في بناء دولة زيمبابوي الجديدة . ان دولة مستقلة في ناميبيا كدولة موحدة واحدة ، يجب أن تبرز في خلال فترة زمنية قصيرة . ان محاولات جنوب افريقيا منح ما يسمى بالاستقلال لترانسكاي وانشاء معازل مشابهة يجب ان يدان اداة قاطعة ، من جانب المجتمع الدولي . وحتى يمكن لأحوال السلام والاستقرار أن تسود في الجنوب الأفريقي ، فمن الضروري أن تمحى تماما وفورا سياسة الفصل العنصرى البغيضة في جنوب افريقيا ، وان ينشأ مجتمع جديد يسوده الحرية والمساواة والعدالة لكل الافراد ، بصرف النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة .

ان الأزمات القديمة والتوترات الجديدة في الشرق الاوسط مازالت تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ، والحرب والقتال المستمران في لبنان هما مأساة كبرى . كما أن اسرائيل تواصل احتلال الأراضي العربية بالقوة وبطريقة غير مشروعة . ونحن نرى أن قضية فلسطين هي جوهر المشكلة ولا يمكن أن يكون هناك سلام دائم وعادل في المنطقة ما لم تنسحب اسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلتها ومازالت تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، وينبغي أن تعاد للشعب الفلسطيني كل حقوقه الوطنية الثابتة بما في ذلك حقه في العودة الى وطنه وانشاء دولة مستقلة في فلسطين ، وان اية تسوية في الشرق الأوسط يجب أن تضمن لكل دولة في المنطقة الحق في أن تعيش في اطار حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

اما الشيء الآخر الذى يشغل وفد بلادى فهو الموقف في قبرص . اننا نحترم تمام الاحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي وعدم انحياز جمهورية قبرص . وفي رأينا ان القرارات ٣٢١٢ ، ٣٣٩٥ للجمعية العامة ، والقرارات ٣٦٥ ، ٣٦٧ لمجلس الامن مازالت تعتبر اساسا طيبا لحل عادل ودائم لمشكلة قبرص . ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام لجهود التي لا تكل ولا تمل من أجل جمع الطائفتين القبرصيتين معا لاجراء محادثات تحت اشرافه وصولا الى حلول لخلافتهما .

وقريب من بلادنا نجد أن شبه القارة الهندية التي ننتمي اليها ، كانت منطقة كثير من التوتر والصراع خلال العقود القليلة الماضية ، ومن حسن الحظ فان هناك الآن بارقة أمل بالنسبة للمستقبل . وان جلالة ملك بوتان في استعراضه للموقف في المنطقة اثناء حديثه امام المؤتمر الخامس لدول عدم الانحياز في كولمبو قال :

” في منطقتنا من آسيا ، حدثت تطورات بالغة المدى مؤخرا ، عززت بغير شك قوى السلام والتقدم ، ان اعادة العلاقات بين الهند وباكستان الى حالتها الطبيعية بروح اتفاق سملا تعتبر خطوة ايجابية الى الامام ، وتعتبر شاهدا على الحنكة السياسية من جانب زعماء الدولتين . ان اعادة العلاقات الى طبيعتها بين الهند والصين سوف تسهم بالقطع في السلم والاستقرار في آسيا ، ولما كنا نعيش بجوار الهند ، فاننا ندرك تماما الجهود المستمرة التي تبذلها الهند لتعزيزها لعلاقات حسن الجوار بين كل دول منطقتنا

على أساس من المساواة في السيادة ، والفائدة المشتركة ، حتي نعيش في سلام وتعاون
وصداقة ، وحتى يمكننا أن نكرس جهودنا ومواردها للمهمة الهامة والعاجلة لتحسين
المستويات المعيشية لشعبنا .

ويحدونا الأمل في أن يتم الحفاظ على قوة الدفع في اتجاه السلام . وأن تبذل كل الدول
في منطقتنا جهودا اكيدة لتعزيز الصداقة والتفاهم والتعاون من أجل تحقيق هدف مستقبل أوسع
وأوسع وأكثر أمنا لكل شعوبنا .

ان الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت بأغلبية كبيرة القرار ٣٢ ٢٨ الخاص باعلان
المحيط الهندي منطقة سلام ، وحتى بعد انقضاء خمس سنوات نجد أن هذا الاعلان لم يحترم من
جانبا الدول الكبرى بأي شكل من الاشكال ، ونحن نرى أن وجود التنافس بين القوى الكبرى في
المحيط الهندي سوف يعكر صفو السلام والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة . ونحن نأمل أن يحظى
الاقتراح الذي قدمه الاتحاد السوفياتي مؤخرا في هذا الصدد باستجابة طيبة من القوى الكبرى .
ان مثل هذا التطور سوف يقطع شوطا بعيدا في جعل الاعلان واقعا ملموسا مما يقلل من التوتر
واحتمالات الصراع في منطقة أخرى من العالم .

ما زال النظام الاقتصادي العالمي يعاني من اختلالات ومظالم متزايدة ، وما زالت الفجوة
المتزايدة باستمرار بين الدول الغنية وبين الدول الفقيرة من أهم مصادر التوترات والصراعات . ومن
الواضح ان النظام الاقتصادي الحالي لا يمكن أن يضمن التقدم والرخاء للبلدان النامية ، ونحن
جميعا ندرك أن تقلب الاسعار في قوى السوق ليس هو الذي يؤدي الى الركود الاقتصادي فـي
البلدان النامية ، بل ان التجاوزات الكامنة في النظام الاقتصادي الراهن هي المسؤولة عن كل ذلك
ان الجمعية العامة بناء على مبادرة من البلدان النامية قد اتخذت العديد من القرارات خلال
الدورتين الخاصتين السادسة والسابعة للتوصل الى نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على أساس من
الانصاف والعدل للجميع .

ونأمل أن يحظى بالاهتمام النداء الذي وجهه رؤساء الدول والحكومات لحركة عدم الانحياز
في كولمبو خلال الكلمة البليغة أمام هذه الجمعية الموقرة ، أعلنت الرئيسية الحالية لحركة عدم
الانحياز ، السيدة سيرامافو بندرانايكه ، رئيسة وزراء سرى لانكا أعلنت ما يأتي :

"لست أنوى هنا أن أقول أن الدول المتقدمة مدينة بسبل العيش للبلدان النامية، ومع ذلك فاني أعلن من ناحية أخرى أن كل الأمم بصرف النظر عن مستويات تطورها مدينة لأنفسها وللاجيال القادمة بالأخص تضيع الفرصة المتاحة اليوم ، وهي فرصة التوصل الى حلول مناسبة لمشاكل البشرية ، وأن تتمكن من أن تنشئ خلال التفاهم المتبادل والتعاون البناء نمطا أكثر عدالة وأكثر دواما للعلاقات الدولية".

وهناك علامات مزعجة أخرى تلوح في الأفق ، هي أن نتائج مؤتمر الانكباد الرابع الذى انعقد في نيروبي في فترة سابقة من هذا العام ، لم ترق الى مستوى آمال الدول النامية . والمفاوضات التى تجرى حاليا في مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادى الدولى ، لا تحرز تقدما نتيجة لعدم وجود ارادة سياسية من جانب الدول المتقدمة . ان تنفيذ الاجراءات السياسية التى تتضمنها استراتيجية الانماء الدولية مثبطة للهمة ، لأن الدول المتقدمة لاتفي بالتزاماتها الدولية . ومازلنا أبعد ما نكون عن تحقيق هدف الـ ٢٠ في المائة الذى حددته استراتيجية الانماء الدولية بالنسبة لعقد الانماء الثانى . ان السيد الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم في ملاحظاته الاستهلالية أمام مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية اعلن :

" ان ثلث سكان العالم الثالث يعيشون في مستوطنات بالغة السوء ، والجانب الأكبر من شعوب الدول الأقل نموا لا يتمتع بوجود مياه على بعد مائة متر من منازلهم ، ونصف هؤلاء السكان يعيشون بغير كهرباء".

هذه الاحصاءات لاتسعدنا عندنا عندما نسمعها ولكنها تلقي الضوء على الاحوال المشينة التى تعيش فيها مئات الملايين من الافراد في البلدان النامية - ان الموقف أسوأ وأكثر سوءا في الدول المغلقة الأقل نموا . فضلا عن عناصر وعوامل أخرى ، فانها متضررة جغرافيا مما يعوق بشكل خطير نمو هذه البلاد . ان المجتمع الدولى يجب أن ينظر الى المشاكل الخاصة لهذه الفئة من الدول بمزيد من التفاهم والعطف . وأود أن أعلن بكل التواضع اننا في حاجة الى أن نتجاوز مجرد اعادة التأكيد على الاهداف والمبادئ الأساسية . ان اعلان مانيليا يوفر استراتيجية شاملة وواقعية للعمل .

ان الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار اختتمت أعمالها في نيويورك مؤخرا دون التوصل الى اتفاق ، وبلادى كانت ترى دائما أن التوصل الى نظام قانوني جديد وعادل يحكم قاع البحار والمحيطات يجب أن يأخذ في الاعتبار مصالح كل الدول سواء أكانت ساحلية أم مغلقة . كذلك فاننا نؤمن بأن قانوننا للبحار عادلا ومنصفا يمكن أن يلعب دورا هاما في انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وفيما يتعلق بالدول المغلقة فان حق الوصول من وإلى البحر وحرية المرور العابر لا بد من تأمينها لأن هذا أمر حيوى لتجارتها ونموها .

لقد برزت ظاهرة جديدة في الاوقات الاخيرة تعرض للخطر بشكل كبير ارواح البشر وأمن —
 المرور الدولي . واشير اساسا الى ظاهرة اخذ الرهائن عن طريق الاستيلاء على الطائرات ، مع أن
 وسائل اخرى قد استخدمت لاخذ رهائن . وقطعا هناك وسائل افضل للتعبير عن المظالم والشكاوى
 بدلا من التهديد بنسف الطائرات وتعريض ارواح الابرياء من الرجال والنساء والاطفال للخطر ،
 واجبار الحكومات على دفع الفدية . يجب أن يتعاون المجتمع الدولي تعاوننا كاملا في تطوير التدابير
 المناسبة للحد من مثل هذه الاعمال الطائشة والقاسية . ويستحق اقتراح جمهورية المانيا الاتحادية
 في هذا الصدد أن ييحث بجديّة من جانب هذه الجمعية العامة .

وفي الختام ، اود أن اقول انه بينما ليس هناك حلول سهلة لمشاكل العالم ، فان قدرا كبيرا
 يمكن ان يتحقق لو أن كل الدول تضامنت وتشابكت ايديها ، وعملت معا بصبر وعزم ، وبصيرة ، وفوق
 كل شيء بقدر كبير من الشجاعة .

السيد ساودي ماريا (غينيا بيساو) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد جمهورية غينيا
 بيساو الذي اتشرف برئاسته في هذه الجمعية العامة للامم المتحدة يعبر عن امتنانه ، ويهنئ نفسه
 على انتخاب السفير اميراسنغ لرئاسة أعمالنا . ويسعدنا ايضا ان نضم صوتنا الى صوت من سبقونا في
 تهنئتك ، وتهنئة شخصك المبرز ، وكذلك ممثلي الدول الاعضاء الاخرى الذين تم انتخابهم كأعضاء
 في هيئة مكتب هذه الجمعية العامة . ونعبر عن املنا في النجاح لكم جميعا في القيام بمهمتك العظيمة
 وما من أحد هنا يشك في كفاءة وخبرة وتفاني السفير اميراسنغ ، الذي لم يكف عن العمل لحماية
 المبادئ النبيلة السامية لاسرتنا الكبرى ، الا وهي منظمة الامم المتحدة .

ونود ان نعبر عن تقديرنا ايضا لسلفكم ، رئيس وزراء وزير خارجية لكسمبرغ سعادة السيد
 غاستون ثورن ، الذي استطاع ان يفي بكفاءة بالاعباء الضخمة التي قام بها لحماية المصالح العليا
 والحيوية لبلادنا .

ونود ان نغتنم هذه الفرصة لكي نرحب بجمهورية سيشيل على انضمامها الى الامم المتحدة .
 ونحن نهنئها على هذا ، ونعبر لها عن رغبتنا الاكيدة في التعاون معها .

ان الاعمال التي ستقوم بادارتها سيدي الرئيس ، قد اتضح منذ الان اهميتها ، لان القرارات
 التي سنتخذها بالنسبة للمشاكل التي تواجهها بلادنا ، انما سيرتبط بها المستقبل القريب لشعوبنا
 وكذلك ستؤثر على مسيرة الاحداث على المستوى الدولي .

وفي هذه اللحظة التاريخية التي تفتتح فيها الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، يسعدني باسم جمهورية غينيا بيساو ، ومجلس دولتها ، ان أشكر كل الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة ، وسكرتاريتها ، وامينها العام سعادة السيد كورت فالدهايم على الجهود التي ما انفكوا يبذلونها كي يضمنوا بقاء هذه المنظمة الدولية العظيمة الشأن . واسمحوا لي أن أقوم بتكريم خاص لهذا الدبلوماسي الكفء الذي يتحلى بنظره الثاقب في المشاكل الدولية المعاصرة . الا وهو السيد كورت فالدهايم صديق جمهورية غينيا بيساو ، ورفيق كفاح شعوب العالم الثالث . ونعبر للامين العام لمنظمة الامم المتحدة الذي استطاع دأبما ان يضع كفايته وتفانيه في خدمة الانسانية ، عن امتناننا وعرفاننا بالجميل . وانني ان اعبر عن صداقة وتعاطف شعب وحكومة جمهورية غينيا بيساو معه ، ندعوه بالنجاح المستمر في حياته السياسية والدبلوماسية ، ونكرر له ثقتنا وتأييدنا وتضامننا معه . ان الامم المتحدة ترى في جانبها تغييرات ضخمة حاسمة جذرية في تطور العلاقات الدولية . وان افاق السلم التي تنفتح امام العالم تؤكد ايماننا بضرورة تضامن أكبر ، لكي نستطيع تحقيق التطلعات الشرعية لكل بلاد العالم الثالث ، لتحقيق استقلالها وسيادتها .

ولذلك فمن المهم ان نؤكد مرة أخرى هنا موقفنا تجاه الاحداث والمنازعات المحلية التي تتمص وتستوعب كل طاقات الشعوب المناضلة ، وتعرقل تطورها الطبيعي تجاه وضع من السلم والرفاهية . لكي نحدد بطريقة حاسمة المشاكل العنيفة للعالم ، ونجد حلالا للمشاكل التي تجمعنا هنا ، فلا بد من أن نذكر الجمعية العامة ، بوضوح وشجاعة بخصائص الوضع الدولي الحالي ، وما هي الامور والاحداث غير المحتملة التي تهز وجودنا وكياننا وكيان شعوبنا ودولنا .

انه بفضل عزم واصرار المجتمع الدولي ، استطاع العقل ان ينتصر لمبدأ العالمية كأحد المبادئ الأساسية لتمثيل منظمة الامم المتحدة .

واننا اذا قمنا بتحليل موضوعي لوسائل وأساليب تحقيق برنامج عملنا ، فعلىنا بالتالي أن نحدد لانفسنا مسلكا منطقياً شجاعاً ، لكي يصبح وجودنا هنا له مغزاه الايجابي المتجدد . ولكي نفي فعلاً بتمثيلنا القومي والدولي وبطريقة امينة فعالة .

ان شعب غينيا بيساو ، الذي عانى طوال قرون عديدة ، من السيطرة الاجنبية ، والذي كان - من أجل الحصول على حريته واستقلاله - ضحية حرب طاحنة ، أودت بحياة الآلاف من أفضل أبنائه ، لا يمكنه اليوم أن يظل غير مكترث بالمشاكل الدولية . ان العزم والاصرار ، الذي كافح به شعب غينيا بيساو ، لاقامة سلم على اراضيه ، يجعلنا نؤكد أن بلدنا لن تأل جهدا ، ولن نتراجع أمام أية تضحية ، لتقديم مساهمتها المتواضعة ، في المحافظة على السلم والامن الدوليين وفق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ولذلك ، فان شعب غينيا بيساو ، هذا الشعب الحر حاليا من السيطرة العنصرية ، انما يقف بعزم ، الى جوار أشقائه في افريقيا الجنوبية ، التي تكافح من أجل تحريرها القومي . وفي رأينا ، أنه لا يمكن ان تكون هناك تنمية بدون تحرر ، وبالتالي ، لا يوجد أى ضمان للسلم العالمي . انه لمن واجب كل الشعوب المحبة للسلم والعدالة في العالم ، وطبقا لقرارات منظمتنا المتعلقة بتصفية الاستعمار ، أن تقدم المعونة الفعالة ، للشعوب التي لازالت ترزح تحت نير الاستعمار ، لكي تسرع من عجلة تحررها ، ولكي تحقق الاهداف التي حددناها لأنفسنا .

ان جنوب افريقيا ، وروديسيا ، قد تحالفا في نواياهما الشيطانية ، لكي تضعا شعوب افريقيا تحت سيطرتهم عن طريق التمييز العنصرى ، والقمع الاستعمارى ، وهي تناهض الرأى العام العالمي ، دون ان تلقى جزاء على عملها .

ولكن علينا ان نشجع دائما وبصورة كاملة وأن نقدم كل عون لازم لحركات التحرير الوطنية ، التي تعتبر من الآن فصاعدا ، الممثل الشرعي الوحيد لهذه الشعوب . ان التقدم الملحوظ ، الذى أحرزه المناضلون من أجل التحرر في ناميبيا وزمبابوى ، وافريقيا الجنوبية ، يجب ان يدفعنا لان نقدم معونة أكبر ، لهؤلاء الذين يكافحون من أجل التحرر من السيطرة الاجنبية والامبريالية في كل صورها .

علينا ان ، أن نصبر عن تضامننا العملي ، مع الشعوب المناهضة والمناضلة في افريقيا الجنوبية ، وأن نستعد في كل وقت ، لتقديم العون لها كلما طلبته ، فان المذابح المهينة للسكان العزل في سويتو ، وجوهانسبرغ وكيبيتاون ، تدفعنا للقيام بسرعة تنفيذ القرارات التي اتخذتها

منظمتنا ضد افريقيا الجنوبية . يجب على كل الشعوب الافريقية ، بل على كل الشعوب المحبة للسلم والامن ، الا تتسامح في هذه العملية المهيينة ، ولا في مذبحه الاهالي السود في جنوب افريقيا . ولذلك ، فاننا نؤيد بقوة ، حركة التحرير في جنوب افريقيا ، ضد نظام الفصل العنصرى ، لكي تحقق العدالة الاجتماعية والديمقراطية ، ونضع حدا للسيطرة العنصرية كلها .

ان حكومة جنوب افريقيا ، يجب ان نضع حدا لاحتلالها ، وللمذابح التي تقيمها بطريقه غير شرعية في ناميبيا . هذه المنطقة ، التي وضعتها عصبة الامم تحت ادارتها . واننا ان نشكر الجهود الحميدة ، التي بذلها الامين العام ، والسكرتارية العامة للامم المتحدة ، لكي تدفع حكومة بريتوريا للقيام بواجبها ، فاننا نشجع الامم المتحدة ، ومجلس الامم بصفة خاصة ، على أن يضعوا حدا لهذه المهانة القائمة في جنوب افريقيا .

ان الشعوب الشقيقة في موزامبيق وزامبيا ، وفي بوتسوانا ، التي كانت ضحية للنظم العنصرية في جنوب افريقيا ، وضحية العدوان الاقتصادي لايان سميث وعصابته ، يمكنها ان تتأكد في كل وقت ، من معونتنا الفعلية في حماية اراضيها وسلامتها وفي مواصلة تنميتها الاقتصادية في جو خال من التهديدات الاجرامية من طرف روديسيا وجنوب افريقيا .

ان جمهورية غينيا بيساو - اخلاصا منها لمبادئها والتزاماتها حيال شعب أنغولا ، وحركته الطليعية - الحركة الشعبية لتحرير انغولا تعبر عن استنكارها لرفض انضمام جمهورية أنغولا الشعبية ، لمنظمة الامم المتحدة ، فلا يمكننا ان نتصور ، ان جمهورية أنغولا الشعبية - التي اعترفت بها - فعلا معظم الدول الاعضاء في هذه المنظمة - لا تشترك في وضع القرارات في الامم المتحدة ، تلك القرارات التي تعني كل المجتمع الدولي .

اننا نتابع باهتمام بالغ ، تطور الوضع في الصومال التي يطلق عليها " الصومال الفرنسي " ، ونؤكد تضامننا وتأييدنا لحركة تحرير هذا البلد . ان النتائج التي تحققت لتصفية الاستعمار في هذا الاقليم الافريقي ، هي انتصار فعلي لشعب الصومال . ولهذا ، فلا بد من أن نجد بسرعة ، حلا لهذه المشكلة ، كي يستطيع هذا الشعب المحتل أن يصل الى الاستقلال القومي التام في أقرب الآجال .

ولا يمكننا هنا ، ان نغفل الوضع القائم حاليا في جمهورية جزر القمر المستقلة . ان هذا البلد الافريقي ، الذي حصل مؤخرا على استقلاله القومي ، لا يزال يعاني من احتلال جزء من اراضيه ، وهذا يحرمه من سلامة اراضيه ، ويعتبر تناقضا صارخا مع المبادئ الاساسية لميثاق منظمنا . ان وفد جمهورية غينيا بيساو ، يؤكد تأييده التام ، لشعب وجمهورية جزر القمر في كفاحها العادل من أجل سلامة اراضيها .

وهناك منطقة أخرى ، لا تزال بؤرة للتطور الذي يهدد الامن العالمي ، وهذه المنطقة هي الشرق الاوسط . ان هذا الوضع الشائك ، الذي يسود في الشرق الاوسط ، يجعلنا نشعر بالقلق تجاه تطور الاحداث هناك . فان هناك مئات الآلاف من السكان ، الذين يعانون من آلام مبرحة ، بسبب الصراعات المتتالية فيها . وقد قمنا بتحليل للمشكلة وفهمنا أبعادها ، وتشابكها ، ونعتقد ان من الممكن حلها ، ولكن لا بد ، لكي نصل الى حل نهائي مرضي ، من أن تعترف اسرائيل بالظلم والاحقاد الذي ارتكبته حيال جيرانها العرب ، وخاصة حيال شعب فلسطين .

ان على اسرائيل ، ان تكون مستعدة لتصحيح الوضع الذي ساد في هذه المنطقة ، لكي تستطيع أن تبدأ صفحة جديدة في علاقاتها مع جيرانها ؛ فعليها فورا ، أن تجلوعن الاراضي العربية التي تحتلها منذ يونيو عام ١٩٦٧ ، والاراضي التي خصصتها لدولة فلسطين خطة التقسيم ، طبقا للقرار الذي وافقت عليه الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر عام ١٩٤٩ ، والذي رأته على ضوءه - دولة اسرائيل النور .

اننا نعتقد ، ان التوتر السائد في الشرق الاوسط ، لن يوجب له حلا فعليا الا باسترداد شعب فلسطين لحقوقه القومية . وداخل هذا النطاق ، فان اشتراك منظمة تحرير فلسطين ، في كل الجهود الرامية للوصول الى حل عن طريق التفاوض ، هو الشرط الاساسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه لنجاح هذه المهمة .

ان وفد غينيا بيساو ، يعبر عن تضامنه التام ، مع المكافحين من أجل هذه القضية العربية العادلة ، وخاصة منظمة تحرير فلسطين ، وهي الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، في كفاحه من أجل تحرر اراضيه .

ان مسألة قبرص أيضا تجذب اهتمامنا الخاص . ونحن نعتقد أن التوتر في قبرص - ومثله في أماكن أخرى من العالم - ينبع أساسا من تدخل القوى الأجنبية في الشؤون الداخلية لهذا البلد . وفي هذه الظروف ، من الشروط الأساسية لعودة الأمور الى حالتها الطبيعية في قبرص ، ان تحترم القوى الأجنبية قرارات الامم المتحدة ، أي قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، وأن تتوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية للجزيرة . ويجب ان يكون المجتمع القبرصي حرا في تقرير مصيره ، وفي الحفاظ على سيادة بلاده وسلامتها الإقليمية ، وفقا لسياسته في عدم الانحياز والحياد .

اذا كنا قد هأنأنا أنفسنا خلال الفترة المنصرمة ، على النجاحات التي حققتها في مجال الحفاظ على السلم والأمن ، فاننا لانزال نشعر بالقلق تجاه مشكلة كوريا المقسمة تقسيما صناعيا . ان هذا الانقسام يعد خطرا يهدد السلم والامن الدوليين ، ولذلك فان جمهورية غينيا بيساو تؤيد حكومة كوريا الشعبية في كفاحها العادل من أجل انهاء التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لكوريا ، وفي الاسراع باعادة التوحيد السلمي للبلاد .

أما فيما يتعلق بفييتنام ، التي توحدت اليوم بعد كفاح طويل من أجل التحرير ، فان جمهورية غينيا بيساو تحيي ، من على هذه المنصة ، هذا الشعب البطل ، الذي لم يساهم فقط في اعادة السلام الى شبه جزيرة الهند الصينية ، بل كان أيضا رمزا لمقاومة الشعوب في العالم الثالث . ان جمهورية فييتنام الاشتراكية يجب أن تأخذ مكانها الصحيح في الامم المتحدة ، وفقا لمبدأ شمولية هذه المنظمة .

ان شعوب امريكا اللاتينية تعزز من مجهوداتها من أجل تدعيم استقلالها القومي ، وهي تود أن تستعيد مواردها الطبيعية ، وأن تلعب دورها الملائم في الحياة الدولية . ان تأكيد استقلالها يتطلب - فورا - تصفية الاستعمار بكافة أشكاله . ولتحقيق هذا الهدف ، فان حركة التحرير في امريكا اللاتينية يجب أن تشجع وأن تدعم من جانبنا ، فضلا عن التضامن مع بنما في كفاحها من أجل ممارسة سيادتها الكاملة على القناة . ونحن نؤيد أيضا الديمقراطيةيين في شيلي . ومن واجبنا أيضا أن نساعد شعب بنما وشعب شيلي من أجل تحقيق السيادة الإقليمية والاستقلال واستعادة الديمقراطية فيهما .

هناك حقيقتان رئيسيتان تستحوذا على اهتمام وفد جمهورية غينيا بيساو ، أى ما يحدث حاليا في الصحراء الغربية وفي شرق تيمور .

فمنذ توقيع الاتفاق الثلاثي في مدريد كان واضحا أن حل مشكلة الصحراء الغربية لم يتحقق حتى الآن . فان شعب الصحراء قد أظهر رغبته في تقرير مصيره ، واضطر الى اللجوء الى السلاح . ان هذا الموقف السائد حاليا يحتمل أن يهدد السلم والأمن الدوليين . ولذلك فان وفدنا يرى انه نظرا الى ان هذه المشكلة ملحة ، يتعين علينا أن نجرى دراسة تفصيلية لها ، حتى نتجنب تدهور الموقف الى ما هو أسوأ .

وفي الوقت الذى انهارت فيه الفاشية في البرتغال ، فان حركة تحرير تيمور كانت تستعد لادارة البلاد وممارسة سيادتها القومية ، وبهذه المناسبة - بدافع لضمها - لم تتردد في الحاق الضرر باستقلال وسيادة وسلامة أراضي تلك البلاد . ان مانراه اليوم هو عملية تستهدف التخفيف من مقاومة شعب تيمور .

وفي مواجهة ذلك فان وفد جمهورية غينيا بيساو يوجه نداء الى القوى الاستعمارية السابقة ، وهي البرتغال - التي تتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية - لتأمين حصول هذه البلاد على سيادتها الدولية ، بأن تتولى مسؤولياتها ، وأن تضمن الاستقلال لشعب تيمور . ولذلك فاننا نطلب - بصورة قاطعة - أن تبحث مشكلة تيمور في هذه الدورة ، حتى نتمكن من الحلول التي سوف تمكن شعب تيمور من الاعراب عن آرائه بحرية بشأن مستقبل بلاده .

ان الموقف الدولي يشير الى تعاظم مجهودات شعوبنا ، ليس فقط لتحسين مستوى المعيشة فيها ، ولكن أيضا لارساء القواعد والأسس من أجل اقامة التعاون الاقتصادي الأكثر فعالية والأكثر انسجاما بين شعوبنا . ولذلك فان دور المنظمة يتمثل في استقطاب ذلك التضامن الذى يربط بيننا ، حتى يمكن أن نجد سبلا جديدة لانشاء نظام اقتصادى دولي جديد أكثر واقعية وعدلا ، بل أقول : أكثر انسانية .

ان مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز الذى عقد في كولومبو قد سجل التغييرات العميقة التي حدثت في التوازن العام للقوى في العالم ، كما أيدت تلك المجهودات والمبادرات التي تهدف الى تعزيز الانفراج الدولي . ان ذلك المؤتمر أكد أن السلام لا يزال بعيدا ، نظرا

لا استمرار الاستعمار ، والتمييز العنصرى ، والفصل العنصرى ، والعدوان الامبريالي ، والاحتلال الاجنبي . فضلا عن سياسة القوى الكبرى ، والسيطرة الاجنبية ، والاستغلال الاقتصادى . وقد أكد المؤتمر أيضا أن السلام لا يتجزأ ، ولا يمكن أن يتمثل في تحويل المواجهة من منطقة الى أخرى ، ولا يمكن أيضا أن يقبل استمرار التوترات ، فالانفراج الدولى سوف يكون هشاً اذا لم يأخذ فى الاعتبار مصالح البلدان الاخرى . كما أكد المؤتمر أيضا أن الوفاق يجب أن يؤدى الى حل التحالفات العسكرية التي خلفتها الحرب الباردة .

ان مؤتمر كولومبو قد أكد مرة أخرى الطابع المحدود لعطية الانفراج الدولى بالرغم من أنه رحب بنتائج المؤتمر الاوروبى للتعاون والأمن ، كما حدد أيضا العلاقة الوثيقة بين الأمن فى أوروبا والبحر الابيض المتوسط والشرق الاوسط . ودعا المشاركين فى ذلك المؤتمر الاوروبى أن يشرعوا فى تسوية مشكلات التنمية بما يحقق مصلحة جميع الدول . والواقع ان الوفاق هو الذى كان مسؤولاً عن وضع بند على جدول الأعمال يختص باعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية فى العالم . علينا أن نزيل مظاهر عدم المساواة والتمييز ، وأن نضمن حق الدول ذات السيادة - بصورة فعالة - فى أن تتصرف فى مواردها الطبيعية الخاصة .

ان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ، فى العام الماضى ، قد حاسبت هؤلاء الذين ظلوا منذ قرون يستغلون موارد وعمل الآخرين . كما أن الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة - التي تبعتها المؤتمر الرابع للتجارة والتنمية الذى عقد فى نيروبي - قد حددت الطريق من أجل ازالة الظلم الاقتصادى . لذلك فان جمهورية غينيا بيساو تؤيد الدول النامية والدول غير المنحازة التي نعتبر جزءاً منها .

بعد أن استعرضت وجهات نظر جمهورية غينيا بيساو حول مختلف القضايا التي تهتم بها منظماتنا ، اسمحوا لي أن أشير بإيجاز الى الوضع في بلادى .

ان جمهورية غينيا بيساو ، وهي عضو في معظم المنظمات الدولية ، والتي اختارت سياسة عدم الانحياز ، في كفاحها من أجل السلام والتنمية ، تلتزم ، بصورة عميقة ، بطريق التعاون دون تمييز مع جميع الدول في المجتمع الدولي ، باستثناء الدولتين اللتين ماتزالا تمارسان سياسة الفصل العنصرى المشينة والسيطرة الاستعمارية والصهيونية . ان أنغولا وغينيا بيساو قد أقامتا علاقات دبلوماسية مع جل الدول في المجتمع الدولي ، كما أنها تستهدف اليوم تطوير التعاون ، على كافة المستويات ، مع تلك الدول دون تمييز .

ان كل تدوير في الموقف الدولي قد حدث اما بسبب الضربات التي وجهت لحرية واستقلال الشعوب ، واما بسبب سباق التسلح المحموم ، وعليه فان علينا أن نوحدهم جهودنا لكي ندعم ونثبت الأعمال التي تمت بالفعل ، من أجل الحفاظ على استقلال وسيادة جميع الشعوب ، ومن أجل السلام والتضامن الدولي .

وفي الختام ، نود أن نؤكد ، من جديد ، رغبتنا القوية والثابتة في العمل ، دون هوادة ، من أجل الحفاظ على الأمن الدولي ، ومن أجل تضامننا مع الشعوب التي تحارب من أجل القضايا العادلة .

السيد بالما غالفيز (هندوراس) (الكلمة بالأسبانية) : اننا مخلصون لمبادئ

القانون الدولي وأحد ما هو المساواة القانونية بين الدول . ونود أن نفتتح هذه المناسبة لكسي نهنيء سعادة السفير أميراسنغ لانتخابه رئيسا للدورة الحادية والثلاثين . ان انتخابه يعتبر اعترافا لتقليد التفاني للسلام الذي تمثلونه * .

ان هذا الانتخاب يشرف منظماتنا الدولية ويؤكد فاعلية مبدأ المساواة بين الدول ، حيث يشير الى أنه ليس من الضروري أن ينتمي الشخص الى دولة ذات قوة اقتصادية كبيرة حتى يخدم في منصب قيادي في الأمم المتحدة أو في جمعيتها العامة .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس السيد الويكا (بنما)

هذا ، وبالنسبة لدول كدولنا ، التي لا تملك ثروات اقتصادية ضخمة ، فإنه مما يشجعنا أن نرى أنه داخل هذه الجمعية يتم احترام المثل الأخلاقية لأن الاعتراف بالأبعاد الحقيقية للبشر هو الحل الوحيد حتى نرى مستقبلا مضيئا للبشر . ولسوء الحظ نجد الآن أن مستقبل البشر يتعثر . نود أيضا أن نعرب عن اعترافنا وعرفاننا لسعادة غاستون ثورن رئيس وزراء لكسمبرغ على تفانيه وفعاليتته في ارشاد مداولات الدورة السابقة للجمعية العامة .

كما نود أن نتقدم بالشكر والعرفان لسعادة كورت فالدهايم ، الأمين العام للأمم المتحدة ، على الأعمال الايجابية التي اتخذها أثناء هذه الفترة ، وهذا واضح في التقرير الذي قدمه الى الجمعية العامة لبحثه .

ان عضوا جديدا قد انضم الى أسرة الأمم ، في هذه المنظمة الدولية ، ألا وهو دولسية سيثيل ويسعدنا ، غاية السعادة ، أن نرحب بعضوية هذه الدولة في أسرة المنظمة الدولية ، وفي الوقت ذاته ، نود أن نعرب عن اعجابنا ببريطانيا العظمى على التزامها الكامل بالقانون الدولي بمنح الاستقلال والحكم الذاتي لسيثيل ، وبالتالي فان بريطانيا قد ساندت حق الشعوب في تقرير مصيرها .

لقد أخذنا علما ، باهتمام ، بتقرير الأمين العام ، فيما يتعلق بعمليات صيانة السلام والأمن الدوليين . ان هذا يمثل واحدا من أبرز مهام هذه المنظمة الدولية ، وواحدا من الاهتمامات الأساسية للمتحدثين القدامى والجدد لقوانين الشعوب . ان أى ضعف أو نقائص في هذا النظام الدولي ترجع الى ارادة الدول التي تكيف علاقاتها بهذه المعايير الدولية . ان الدول لم تشأ أن يفرض عليها الالتزام بالنواحي الاجبارية ، حتى ولاية الهيئة القضائية للمنظمة تعتمد على الارادة الحرة للأطراف الداخلة في المنازعات القانونية والقضائية ، وعلى أحكام الفصل السابع من الميثاق ، والتي بسبب أنها تشير الى الأعمال التي تعتبر انتهاكا للسلام بيد و أنها فعالة للنهاية ، ولكنها ، مع ذلك ، ليست ملزمة . ورغم كل ذلك ، وبكل حذر فقد اتخذت خطوات مترددة لجعل القانون الدولي أكثر فاعلية . ان أوجه القصور في الجهاز القانوني للمنظمة ، يمكن أن تغطى الآن باتخاذ تدابير اجبارية . ان هذا يعني ان عامل القسر قد ظهر في المنظمة . ان عدم وجود هذا أدى الى وجود ثغرات عديدة في القانون الدولي . وهذا التفكير المعقد يدل على المنجزات التي يمكن أن نتوصل اليها

عندما تكون هناك ارادة في الاعتراف بأن هناك حد ودا للمفاهيم التقليدية ، وهذه المفاهيم ليست مطلقة ، واننا نأمل أن الدول ، بوصفها المتصرفة الأولى على الساحة الدولية ، مع اقتناعها بأن القسر ، وان كان معنوياً فحسب ، في شكل نوااميس ومعايير ، سوف تتعاون من أجل أن يعمل النظام الدولي بصورة أكثر اكتمالا .

ان هذه الدرجة من التطور لن تكون ممكنة الا عندما يعترف الجميع بأن أي نزاع يمكن أن يسوى بوسائل وأساليب تكون فيها ارادة الأطراف العامل الحاسم . وبمعنى آخر فان فاعلية أساليب الحل لا تعتمد على الأساليب القانونية والفنية في حد ذاتها ولأنها تنبع من الارادة الحرة للدول ، ومن التزام هذه الدول بأن تسهم في نجاح عملية الوساطة والحل .

وبدلاً من أن نعزز الجهاز الدولي أو الأجهزة القومية فقد قلت انه اذا اضطرت الدول الى أن تستكمل أساليب الدمار الشامل ، ونجد أن القانون يوطأ بالأقدام ، فاننا نجد اننا سنتعرض لخطورة اندلاع حرب عالمية تقضي على وجود الحضارة .

ولهذه الاسباب ، فاننا نؤمن بان التفجير النووى في الفضاء وتحت سطح الارض وتحت سطح الماء لا بد وان يحرم بموجب المعاهدات او بقيام الدول بذاتها بالتزاماتها في داخل حدودها وذلك بالنسبة للدول التي تمتلك هذه الاسلحة ، ان التفجير في الفضاء يشير الفازات الضارة التي تلوث العناصر الاساسية للحياة ، كما ان التفجير تحت مياه البحر سوف يقضي على الكائنات التي تعيش به ، وعلى اى حال فان التجارب من هذا النوع يمكنها ان تغير النواحي البيولوجية والظروف البيئية ، وبالتالي ينبغي علينا ان نحظر اية تجارب تجرى عمدا او عن غير عمد والتي تغير الظروف العامة في الغلاف الجوى .

وفي هذا الشأن فانه بيد وان الدول التي لديها الموارد النادرة والقدرات الاقتصادية المحدودة والقدرات الحربية المحدودة هي التي تنظر بأمل الى النظام القضائي لتسوية المنازعات ، وان هند وراس تقوم بحل منازعاتها مع السلفادور بواسطة الطرق المتحضرة ، وقد اتفقت الدولتان على الوساطة كما سيتم الالتزام بالتوصيات من كل الاطراف التي تحترمها ، وان هذا الاحترام ضرورى لكي يتم الالتزام بالحد الأدنى من القواعد الاخلاقية وخاصة فيما يتعلق بدولتين متجاورتين يربط بينهما تشابه الاصل ، ولذلك فانه ينبغي عليهما ان يبذلا جهودا مشتركة .

وانذا لم يتم التوصل الى حل عن طريق ذلك ، فان هند وراس ستكون مستعدة للجوء الى اية هيئة اخرى يمكن ان تقضي على اية اسباب لعدم الاتفاق او عدم التفهم ، ولسوف تلتزم تماما بكل ما يسفر عنه اى اجراء قانوني او تحكيمي نظرا لطبيعة هذه الوسائل ونظرا لان هذا يعتمبر عاملا يتمثل في النية الحسنة التي تستند اليها اية اتفاقيات او اتفاقات دولية .

وانه ليسعدنا ان المباحثات التي ترمي الى وضع نهاية للنزاع القائم مع بليز قد تم القيام بها - وهذه منطقة في امريكا الوسطى لها ارتباطها التاريخي والقانوني مع الجمهورية الشقيقة غواتيمالا ، وهذا سوف يؤدي الى تسوية المنازعات حول الممر البحرى .

لكل ما قامت به هند وراس وغواتيمالا سويا فان هند وراس على يقين من ان المفاوضات سوف

تؤدى في الوقت المناسب الى الاعتراف بتلك الحقوق التي تطالب بها غواتيمالا .

كما انه توجد امام هذه المنظمة توصية تطالب الاطراف بان تجرى مباحثات لتسوية الاوضاع بجزر فولكلاند (مالفيناس) ، وفي اى وقت يتم فيه تسوية نزاع ، فان المرء يمكن ان يقول ان هذه لن تكون النهاية ، وعلى اى حال فان ما يجب تقويته هو النظام القضائي للعالم ، وهذا في حد ذاته يمثل ضمانا للحفاظ على السلم وعلى ان تعيش الدول في وئام وسلام ، وهذا هو السبب الذى من اجله نود ان نغتنم هذه المناسبة لكي نعرب عن امالنا في ان تسفر هذه المفاوضات المباشرة عن نتيجة ناجحة بفضل التقاليد الدبلوماسية الطويلة التي تتميز بها كل من الارجننتين وبريطانيا العظمى ونأمل في ان تحصل الارجننتين على ماتريده .

وينفس روح العدالة هذه في سياستنا الخارجية فاننا نأمل في ان تؤدى المفاوضات التي تجرى بين الولايات المتحدة الامريكية وبنما الى النجاح والى انصاف الطرفين .

وانا كانت هناك محاولات بين الدول الامريكية لحل منازعاتها بالوسائل السلمية التي تستخدم في مناطق اخرى من العالم فان هناك ايضا من ينادى باستخدام القوة في العلاقات الدولية وهذا يؤدى الى تهديد النظام الدولي ويؤدى الى القضاء على الاف الاف من الارواح كما يؤدى الى الدمار ، وفي العديد من الامثلة فان ايدولوجيات الانظمة التي قامت تعني ان الحقوق الاساسى للانسان لن يتم الاعتراف بها الا في صورة تفاعل اجتماعي وتعايش بين الايدولوجيات المختلفة وينبغي على استخدام القوة ان يختفي حتى يتمكن العالم الذى نعيش فيه من ان يستخدم طاقاته وذكائه لحل وتلبية الاحتياجات في المستقبل العاجل .

لقد عقد هذا العام المؤتمر الثالث للامم المتحدة لقانون البحار ورأسه رئيس هذه الجمعية العامة ومن المنطقي ان نعتقد فيما يتعلق بهذا الموضوع الجدلي ان من الصعب الا يتم التوصل الى اتفاق بسرعة بحيث يمكن التوفيق بين مصالح وامال تلك الدول التي لها قدرات وامكانيات اقتصادية هائلة وبين اولئك الذين لهم الحق في ان يشتركوا على قدم المساواة - واعني بذلك الدول النامية - في الفوائد التي تخص كل شعوب العالم مثل موارد البحر .

وفيما يتعلق بالجهود التي تبذل لاقامة محكمة خاصة لتسوية النزاع الذى يمكن ان ينشأ في هذا المجال فان هذا الهدف ينبغي ان يبحث مع كل اثاره ونتائجه لانه اذا تمت تجزئة النواحي

القضائية بانشاء محاكم جديدة فاننا سنواجه خطرا وهو اننا سننال من سلطة محكمة العدل الدولية، وهذا سوف ينال من سلطة المنظمة الدولية وبالتالي فان المصدر القضائي سوف يجرأ بالرغم من ان محكمة العدل الدولية تعتبر مصدرا قانونيا هائلا .

وينبغي ان نبحث نظام الاستغلال المشترك لموارد البحر حتى تتمكن الشعوب التي تنظر الى البحر على انه ضمان للمستقبل من ان تشترك في الحصول على نصيب من هذا التراث المشترك يتناسب مع امكانياتها .

ينبغي ان تهتم كل دول العالم بهذا ، وهذا مؤدى نظرية (ملتس) التي تقول بان الموارد القائمة سوف تكون غير كافية لمسايرة الانفجارات السكانية الهائلة ، والقلّة من الدول هي التي احتفظت بصورة رشيدة بمواردها الطبيعية اما الدول الفقيرة ليست لديها هذه الموارد ولكن الامر الواقع ان هناك نقصا متزايدا في المواد الغذائية، وبعد عقود قليلة فان شبح الجوع سوف يخيم على العديد من الافاق نظرا لان هذه الازمة القائمة بالفعل كحقيقة واقعة في هذه المناطق .

هذا هو السبب الذي من اجله ينبغي ان تتخذ تدابير جماعية لكي نتقدم باسهام في جهود الامم المتحدة في منظمة الاغذية والزراعة ، وان جهود هذه المنظمة سوف تكون ضعيلة نظرا لابعاد هذه الازمة ، وعلينا ان نحافظ على الاحتياطيات الغذائية القائمة حتى يمكن ان نطعم اجيال المستقبل وبالتالي فانه ينبغي علينا ان نتحول الى ثروات البحر .

فيما يتعلق بالبند المدرج بجداول الاعمال بشأن حرية الاعلام فاننا نعرب عن احترامنا لهذا المبدأ واود ان اقول ان حكومة هندوراس تعمل وفق هذا المبدأ ومن الضروري ان نلتزم به وهو انه لا يجوز تصويق اى فرد عن انشطته او تعقبه عندما يعرب عن افكاره .

ان هذا الازهاب السياسي ليس قائما في هندوراس وبالرغم من ذلك يعتبره شعب هندوراس امرا خطيرا جدا يستحق دراسة مستفيضة للاسباب والدوافع التي ينبغي ان تتخذ في الدول التي يبحث فيها المجرمون عن حق اللجوء حتي اولئك الذين يرتبطون بالايديولوجيات القائمة في تلك الدول .

ان هذا الخطر الداهم الذي تنطوى عليه اعمال الدمار الشامل يجعلنا نعتبر ان هذه الاعمال محاولة صارخة ضد البشرية ورغم ان هذا لا يؤثر بصفة خاصة على قارتنا الا انه يؤثر على البشر ككل ، وينبغي علينا ان نضم صوتنا الى اولئك الذين يوجهون النقد الى الممارسات التمييزية للفصل العنصرى فهذه جريمة ضد المبادئ الاساسية للعلاقات الاجتماعية ولا يمكن ان تواصل هذه الجريمة وجودها على الحياة لانها تنتهك حقوق الانسان يوما بعد يوم .

ان اسهام الأمم المتحدة في صيانة السلم أمر ضخم ، كما أن جهودها في صيانة السلم ضخمة أيضا ، ولكن هذا الجهاز ينبغي أن يكيف أجهزته لتحقيق الأمان المطلوبة ، وهذا هو السبب الذي من أجله أيدت هندوراس الجهود التي ترمي الى اجراء دراسة جديدة للمعايير الخاصة بالأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية ، ولا شك أن عدم وجود تعايش بين الدول يعد شغرات يمكن أن نتخطاها ، كما أن البطء الذي يتم به التعامل يعد كذلك من الأعمال التي تنال من سيادات الدول ، هذا بالاضافة الى استخدام حق الفيتو ، وحقيقة أن بعض القرارات والمقررات والتوصيات غير الزامية ، وكذلك تحديد وتحييد محكمة العدل الدولية ، وحقيقة أن المنظمة لا يمكنها أن تبحث أو تدرس الحقائق رغم جديتها عندما تكون هذه الحقائق معروضة على أجهزة قومية أو اقليمية وهذا كله يعتبر معوقات لاحكام الميثاق ، وهذا كله يعني أن أجهزة الأمم المتحدة لا تعمل على الوجه المرجو ، مما يستحق اعادة النظر ، وهذا بالطبع ينبغي أن يتم هذا كله بنية حسنة .

ولسوف يجعل هذا بالامكان علينا أن نعزز الأمم المتحدة مرة أخرى ، وسوف يجعل بالامكان أيضا أن يكون للأمم المتحدة هياكل قضائية حتى يمكنها أن تستمر في الوجود بصورة محسنة .

وطالما أننا أكدنا ثقتنا التي لا تتزعزع في المجال الدولي ، حينئذ فان المنظمة الدولية سوف تكون رمزا للارادة الجماعية ، ولسوف تعتبر رمزا لصيانة المستقبل وحمائته بعيدا عن المذابح بالنسبة للبشر الذين يودون أن يعملوا سويا تحت مشعل الحرية ، وان القانون يحررنا عندما نلتزم بأحكامه .

ان الجمعية العامة أمامها في دورتها الحادية والثلاثين بنودا هامة ، وان آمال الشعوب معلقة على هذا المحفل الهام ، ونود أن نعرب عن آمالنا ، واننا لسوف نسهم - قدر الامكان - حتى تكون القرارات موجهة دائما نحو العدالة ونحو خدمة كرامة الانسان حتى يمكن - داخل هذا الجهاز - أن يسود قانون الشعوب وأن يبلغ حد الكمال ، ويمكن أن يقال أنه من هذا المحفل الذي نتحدث فيه ، أن نستمع الى الاعراب الصريح والصادق عن آمال الانسان .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد استمعنا الى المتحدث الأخير في جلسة بعد

ظهر اليوم .

وأن ممثل كل من مصر ، ويوغوسلافيا ، والهند ، وفرنسا ، وكوستاريكا ، والولايات المتحدة الأمريكية قد طلب ممارسة حق الرد وسوف أعطي لكل منهم الكلمة وفق هذا الترتيب .
وتذكرون أن الجمعية العامة في اجتماعها العام الرابع قد قررت أن ممارسة حق الرد ستحدد بمدّة عشر دقائق .

السيد عبدالمجيد (مصر) : السيد الرئيس ، استمعت الجمعية العامة بعد ظهر أمس الى خطاب وزير خارجية اسرائيل الذي تضمن الكثير من الافتراءات ، وحاول فيه أن يقلل من ذكاء أعضاء جمعيتنا العامة ولكنه بطبيعة الحال لم ينجح في ذلك لأنه لم يستطع أن يخفي غيظ وضيق اسرائيل من الجمعية العامة ، ومن المواقف الواضحة التي اتخذتها تجاه ما تقوم به اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة . لقد استخدم مرة أخرى عبارات الاهانات ضد الأمم المتحدة وأعضائها وضد ما أسماه بدكتاتورية الأغلبية بالرغم من فخره بما يسميه من الديمقراطية في اسرائيل . انسه يا سيدي الرئيس يريد اما أن توافق الجمعية على ما تقوم به اسرائيل من اعتداءات وارهاب والا فانه يهاجمها ويرفض قراراتها .

انني أود يا سيادة الرئيس أن أوضح باختصار وجهة نظر مصر بالنسبة لبعض النقاط التي تناولها وزير خارجية اسرائيل في خطابه أمس . ولعلني أبدأ هنا بنعمة السلام ، هذا السلام الذي تدعي اسرائيل أنها تنشده . ان وزير خارجية اسرائيل كرر في خطابه نعمة السلام أكثر من مرة ، حتى كاد أن يصدق نفسه ، ولكنه بالطبع لا يستطيع أن يخدع الجمعية العامة ، أو الرأي العام العالمي . ولعل وزير خارجية اسرائيل يقصد بالسلام ، السلام على الطريقة الاسرائيلية . وهل نسي وزير خارجية اسرائيل ما ذكره هو بنفسه في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية " فورن أفيرز " في عدد تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٦ وطالب فيه وزير خارجية اسرائيل بضم أراضي عربية الى اسرائيل ، ومن بينها قطعة عريضة علينا في أرض سيناء . هل هذا هو السلام الذي ينشده وينادي به ؟ انني أقول له بكل تصميم ووضوح أنه لا سلام بين مصر واسرائيل ما دامت أرضنا العربية لا زالت تحت الاحتلال وان الدول العربية لن تفرط في شبر واحد من أراضيها . وأرجو يا سيادة الرئيس أن يكون في ذلك ردا كافيا على ادعاءات السلام التي سمعناها أمس من وزير خارجية اسرائيل .

أود أن أنتقل بعد ذلك الى موضوع العلاقات بين جنوب أفريقيا واسرائيل . بالرغم من أن هذه العلاقات قديمة ترجع الى انشاء اسرائيل عام ١٩٤٨ ، الا أن اسرائيل في تحديها للرأى العام العالمي والافريقي بصفة خاصة عملت جاهدة في السنوات الأخيرة الى تدعيم العلاقات بينها وبين جنوب افريقيا . هذا التدعيم ، هو تدعيم بين نظام عنصرى في جنوب افريقيا ، وروديسيا واسرائيل . وهل نسى الوزير الاسرائيلي زيارة فورستر رئيس وزراء النظام العنصرى في جنوب افريقيا لبلاده منذ شهر ، وعلان فورستر اغتباطه وسروره بتطور العلاقات مع اسرائيل ، هل نسى الوزير الاسرائيلي هذا الحلف الذى عقده بلاده مع هذا النظام في مختلف الميادين ؟ وهل نسى الوزير الاسرائيلي الاسلحة الاسرائيلية التي تتدفق على جنوب افريقيا لمحاربة شعب آزانيا ؟ وهل نسى الوزير الاسرائيلي التعاون بين النظامين للاستفادة من خبرات كل منهما في محاربة حركات التحرير ، وقد كنت أود أن أنقل الى الجمعية العامة ، الشهادة التي استمعنا اليها أخيرا في مجلس ناميبيا ، من أحد افراد القوات المسلحة لجنوب افريقيا وهو من البيض واسمه مستر بل اندرسون ، وقد ذكر هذا الشخص كيف أن قوات جنوب افريقيا في ناميبيا مسلحة بمدفع رشاش اسرائيلي من طراز اوزى وهذا المدفع الرشاش تستعمله قوات جنوب افريقيا المتمركزة في ناميبيا لمحاربة شعب ناميبيا . ان سجل اسرائيل في هذا الصدد سجل مخز ولايستحق أن يفتخر به وزير خارجية اسرائيل ، وكان الاولى به أن يسكت عن هذا الموضوع . وانما هو دليل آخر على تأييد اسرائيل للنظم العنصرية واستخدامها لأساليب الارهاب والبطش ، وأرجو من وزير خارجية اسرائيل أن يقرأ تقرير الأمم المتحدة رقم A/31/22/Add2 والمعروض على دورتنا الحالية والذي يتضمن عرضا شاملا للعلاقات بين اسرائيل والنظام العنصرى في جنوب افريقيا والمساعدات المادية العديدة التي قدمتها اسرائيل .

أما عن مؤتمر جنيف الذى يتهم وزير خارجية اسرائيل بأن مصر عملت على نسف المبادرات بشأنه وبشأن عقده ، فاني أريد أن أوضح له وأذكر للجمعية العامة الموقرة بعض النقاط . لقد كانت مصر وفي خضم حرب تشرين الاول / اكتوبر المجيدة هي أول من نادى بعقد مؤتمر للسلام في جنيف ، ثم أعلنت في الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر الماضي على لسان رئيسها دعوتها الى عقد مثل هذا المؤتمر حتى يصل الى الحل الشامل والدائم والعادل وكان من الطبيعي أن تدعو مصر الى اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مثل هذا المؤتمر الهام لأنه لاسلام في الشرق الأوسط

دون حل للـب المشكلـة ألا وهـي المشكلـة الفلسـطينية . وعلى هذا الأساس أصدرت الجمعية العامة قرارها الهام رقم ٣٣٧٥ والذي دعت فيه الى اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في مثل هذا المؤتمر .

وهل يقصد وزير خارجية اسرائيل بقوله هذا أن ال (.) دولة التي وافقت على هذا القرار هي التي خربت المبادرة لعقده ؟ لا أظن أنه يصدق ادعائه في هذا الصدد (ان تصرفات اسرائيل هي التي في الواقع تنسف مبادرات عقد المؤتمر) يحاضرنا وزير خارجية اسرائيل بعد ذلك عن الأمان الذي تشعر به الشعوب العربية تجاه اسرائيل وتتمل من أجله . هل هو الأمان الذي يتعرض تحت ظله الألف من السكان العرب لرمصاص واعتداءات قوات الاحتلال الاسرائيلية في الضفة الغربية ومصادرة الممتلكات والأراضي ؟ هل هذا هو الأمان في انتهاك المقدرات السلامية والمسيحية .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : اعتذر لمقاطعة السيد المتحدث وأود أن أقول أند وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة فان كلمات ممارسة حق الرد تقتصر على عشرة دقائق فقط ويمكن للمتحدث أن ينهي حديثه الآن .

السيد عبد المجيد (مصر) : اذا كانت اسرائيل بالفعل تقصد ذلك فلماذا لم توافق على دخول لجان التحقيق التي عينتها الأمم المتحدة لمعاينة الوضع في الأراضي المحتلة ومن الطبيعي أن من يرتكب جرماً يخشى من اكتشاف جرمه ، ولذلك كان رفض اسرائيل المستمر للسماح للجان الأمم المتحدة بتأدية عملها . وانني واثق أن المستر آلون قد قرأ بامعان تقرير كوينج والذي طالب فيه بفرض القيود على البقية الباقية من السكان العرب ومنع تكاثرهم وطردهم من ديارهم . انني واثق ياسيادة الرئيس أن الجمعية العامة وقد تعودت على الأسلوب الاسرائيلي في الادعاءات والافتراءات وستظهر لاسرائيل تصميمها على عدم الخضوع للتهديدات وأنها لن تسكت على ماتقوم به اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة .

السيد بيتريك (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : في ممارستي لحق الرد ، أو أن أصرح بما يلي باسم وفد يوغوسلافيا .

ان ممثل اسرائيل كان يحاول دائما أن يشوه سياسة يوغوسلافيا بصورة متعمدة ، ومغرضة ، وهذا لا يدهشنا على الاطلاق . فما الذى يمكن أن يتوقعه المرء من ممثل حكومة تنتهك ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والمبادئ الأساسية للانسانية لسنوات عديدة وحكومة تتجاهل تماما مطالب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

ان وزير خارجية اسرائيل قد ذكر مغالطة كبيرة في حديثه عندما ذكر يوغوسلافيا وأشار الى غيرها من الدول الأخرى ووصفها كدول " كان ممثلوها من أفصح ما يمكن في جعل الأمم المتحدة تتخذ أى اجراء فعال " ضد الارهاب .

ان هذه المنظمة تعرف ، تماما ، موقف يوغوسلافيا فيما يتعلق بكل شكل من أشكال الارهاب . لقد كانت يوغوسلافيا تفضل دائما اتخاذ تدابير دولية قوية ضد الارهاب ، تكون فيها الامم المتحدة مضطلمة بدور رئيسي . ان يوغوسلافيا تعارض بشدة ، كل أنواع الارهاب الفردي وأشكاله . وفوق كل شيء ارهاب الدول ، وهذا يعني الارهاب الذي تمارسه حكومة اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة ، وفي أراضي دول أخرى .

ومن الواضح ، أنه باتهام الآخرين ، يحاول مندوب اسرائيل أن يخفي سجل اسرائيل المخزي في اتخاذ تدابير ارهابية ضد الشعب الفلسطيني ، وضد جيرانها . ان الامم المتحدة ، قد تناولت تكرارا هذه الممارسات ونددت باسرائيل في العديد من المرات . حقا ان يوغوسلافيا كانت هدف الانشطة الارهابية ، لبعض المجموعات الفاشية ، والافراد الفاشيين ، ولكنني على يقين من أن السيد ممثل اسرائيل يعرف تمام المعرفة ما هي هذه المجموعات المذكورة ، ومن هم هؤلاء الافراد ، ومن هم الذين يقفون وراءهم ، ويساندونهم ويحمونهم .

السيد جايبال (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : صرح السيد وزير خارجي

اسرائيل بالأمس ، أن الهند كانت من تلك الدول التي قضت على اتخاذ الامم المتحدة أعمالا فعالة ضد الارهاب في ١٩٧٢ . وهذا البيان خاطيء ، فهو يستند على مفهوم خاطيء للموقف الفعلي . لقد كانت الهند تعترض دائما ، على كل أشكال الارهاب . ففي ١٩٧٢ أيدت الهند مبادرة الامين العام للامم المتحدة ، واشتركت - بنشاط - في أعمال اللجنة المختصة التي شكلتها الجمعية العامة بغرض وضع تدابير يمكن أن تتخذ للتعامل مع الارهاب بكافة أنواعه . وانا لم تكن هناك نتيجة لذلك ، فان هذا كان يرجع الى اختلاف وجهات النظر بشأن تعريف الارهاب وكانت وجهة نظرنا دائما ، هي أن النضال المشروع لحركات التحرر الوطني لا ينبغي أن يدخل في تعريف الارهاب .

أود أن أسجل هذا ، لأوضح موقف الهند ، وردا على الكلمة غير السليمة والخاطئة التي ألقتها اسرائيل بالأمس .

السيد جاي (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : لقد طلب وفد فرنسا الكلمة ليوضح

نقطة بايجاز ، بعد ان استمع بالامس الى بيان وزير خارجية الصومال . ان وفد بلادى الذى أوضح موقفه بالنسبة لمسائل أخرى ، سوف يقصر حديثه على الجزء الخاص بالاقليم الفرنسي " العفار والعيسي " .

لقد اعترفت فرنسا رسميا ، بطلب استقلال اقليم العفار والعيسي في ٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ . وقد أكدت - مرة أخرى - رغبتها في استقلال هذا الاقليم ، احتراماً لمبدأ حق تقرير المصير في ١١ شباط / فبراير ١٩٧٦ . ان حكومة بلادى لم تقتصر على مجرد تأكيد مبدأ بل انها قد وضعت الاجراءات اللازمة لهذا الاستقلال ، وقد نفذت بعض هذه الاجراءات . وسوف أنسوه ببعضها ؛ في ايجاز ، فلقد أكدت حكومة فرنسا أنه على السكان أن يعربوا عن رغبتهم في الاستقلال ، عن طريق استفتاء وفقاً للدستور الفرنسي ، كما أن حكومة فرنسا قبلت زيارة بعثة لتقصي الحقائق الى جيبوتي ، من منظمة الوحدة الافريقية ، التي قامت بهذه الزيارة بالفعل في الفترة ما بين ٣٠ نيسان / ابريل الى ٢ آيار / مايو . كما أن فرنسا أيدت المشاورات بين التشكيلات السياسية المختلفة بدون استثناء . وفي ٨ حزيران / يونيه ١٩٧٦ ، أسفرت هذه المشاورات عن توقيع بيان مشترك ، حيث أعلنت التشكيلات السياسية الثلاث مايلي :

" رغبتها في استقلال حقيقي ، لمستقبل الدولة واحترام سيادة وسلامة أراضيها " .

وفي ٢٩ تموز / يوليه تبع هذا البيان انتخاب مجلس حكومة جديد يضم ممثلي كافة التشكيلات

السياسية في ذلك الاقليم .

أليست هذه الاجراءات والتطورات الجديدة شاهدة على النية الطيبة والمخلصة والصادقة

من جانب الحكومة الفرنسية لمنح هذا الاقليم استقلاله بصفة سلمية وديمقراطية ، وفي اطار الوحدة ؟

فهل نستطيع القول بأننا لم نحز تقدماً . ان هنالك محاولة للمغالطة بالقول ان فرنسا تعيق عملية

منح الاستقلال لهذا الاقليم .

ان المراحل التالية معروفة : فسوف تقدم الحكومة الفرنسية الى الدورة القادمة للبرلمان

مشروعاً حول تنظيم الاستفتاء الخاص بمنح الاستقلال للاقليم ؛ وسوف يجرى هذا الاستفتاء في غضون

الاشهر الاولي من ١٩٧٧ بعد مراجعة قوائم الانتخابات . وستلتزم فرنسا باحترام أمانى شعب جيبوتي الذى سيصبح مستقلا ، وسيصبح دولة تتمتع بالسيادة في غضون الشهور القليلة القادمة ، كما أكد ذلك قادة التشكيلات السياسية الاساسية . ومن المرغوب فيه أن تفعل دول المنطقة نفس الشيء ، وان تؤكد رغبتها في احترام استقلال الدولة الجديدة وسيادتها .

السيد سالازار (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : في البيان الذى ألقاه بعد

ظهر اليوم ، أمام الجمعية العامة ، وزير الشؤون الخارجية لأوغندا قدم بعض المزايم بشأن وزير خارجية بلادى الذى استنكر المخاطر الناجمة عن الارهاب في بيانه الذى ألقاه في ٢٧ أيلول / سبتمبر الماضي . انني على ثقة ، بأنه لو أن وزير خارجية بلادى كان حاضرا ، ولم يعد الى بلادى لكان قد مارس حق الرد بنفسه . لذا ، وبصفتي الممثل الدائم لكوستاريكا سأتحمل مسؤولية ممارسة حق الرد ، وأن أشير في بدء كلمتي الى انني لا أرغب في فتح باب الجدل مع وفد آخر . وعلى عكس ما قيل ، فان ما حدث في عنيتي قد حكم عليه الرأى العام العالمي ، وفقا لما جرى وحدث فعلا في مطار عنيتي .

ان هذه الاحداث تعبر عن نفسها ، ويمكن للاحداث ان تفسر ما حدث في عنيتيبي . ومن الصعوبة بمكان أن نتصور أن هناك أية أحداث للارهاب الدولي أفضح مما حدث هناك ، واذ لم يشر وفد كوستاريكا الى ذلك فان هذا يعني أنه لم نكن نتحدث بالحقائق .

ان ممثل دولة حرة ذات سيادة مثل بلادى ليس له أن يخجل من رأى يديه في هذه الجمعية ، وليس له أن يخفي اعجابه باسرائيل التي أنقذت الموقف من يد الراهبيين .

ان ما قاله ممثل أوغندا من أن ما حدث على أراضي بلاده ، قد يحدث في بلاد أخرى ، فانني أود في هذا المجال أن أذكر الحقيقة التالية ، وهي أنه في سنة ١٩٧١ قامت مجموعة من الراهبيين بختف طائرة وذهبت بها الى المطار الدولي لبلادى ، وطلبوا تلبية بعض رغباتهم ، قبل تحرير الرهائن . ورفضت حكومة كوستاريكا اجراء مفاوضات مع الراهبيين . وقامت السلطات في بلادى بحل المشكلة وذلك بعملية شجاعة هاجمت فيها الراهبيين الذين خطفوا هذه الطائرة ، وقد قتل أحدهم أما الباقين ، فقد تم القبض عليهم وانتهت القضية بالنسبة لهم في السجن . ويوضح هذا أن كوستاريكا لن تقبل بأن تكون ضحية لعملية ارهاب أخرى ، وبالفعل فانه لم تحدث أية حالة ارهاب أخرى في كوستاريكا منذ ذلك الحين .

السيد ادريس (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : معذرة للتحدث في هذه الساعة المتأخرة ، ولكن كلمتي سوف تكون موجزة للغاية . لقد أشار السيد وزير خارجية غينيا بيساو الى تيمور الشرقية في بيانه ، وأود أن أسجل هنا وجهة نظر اندونيسيا بشأن هذه المسألة .

أود أن أذكره بحق تقرير المصير ، فلقد تمت ممارسته من قبل شعب تيمور الشرقية ، بأسلوب اختاره بنفسه ، وتمشيا مع نظامه التقليدي ، ومنظماته ومؤسساته التقليدية ، ومن ثم ففي ١٧ تموز/ يولييه من هذا العام قد قرر شعب تيمور الشرقية أن يصبح مستقلا مع الانضمام الى جمهورية اندونيسيا . وهذا قرار تحترمه بلادى احتراما كاملا ، ومن ثم فان مشكلة تيمور الشرقية ، قد أصبحت شأننا من الشؤون الداخلية لاندونيسيا .

ولهذه الاسباب فان وفد بلادى يرفض بالقطع الاتهامات الباطلة التي أثارها السيد وزير خارجية غينيا بيساو ووجهها لبلادى .

السيد بينيت (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : انني أتحدث بغضاضة ، وفي حيرة من أمري ، لكي أurd على بعض الملاحظات التي جاءت بخطاب وزير خارجية بنما أمام الجمعية العامة صباح اليوم . وأود أن أدلي بنقطتين أو ثلاثة للتوضيح أمام الجمعية العامة .

لقد هاجم وزير خارجية بنما رئيس الولايات المتحدة ومفانس الرئيس في الانتخابات الحالية ، كذلك فقد طعن سيادته في نزاهة وزير الخارجية . ومن الصعب لوفد بلادى أن يرى كيف يمكن لمثل هذه الحملات على قادة الولايات المتحدة ، أن تعزز امكانيات الانتهاء الناجح من الجهود التي ترمي للتوصل الى ترتيبات تعاهدية بشأن قناة بنما .

وفي تعليقات وزير خارجية بنما صباح اليوم ، فان سيادته ربط بين مباحثات قناة بنما وبين الجهود الحالية للتوصل الى تسوية في مسائل جنوب افريقيا ، وأود أن أؤكد هنا ، أن وزير خارجية الولايات المتحدة قد عقد العزم على أن يواصل مفاوضاته لكي يتم تحقيق حكم الاغلبية في جنوب افريقيا ، وحتى تكفل قبول مبادئ عدم التمييز والمساواة السياسية . ان وفد بلادى شعر بخيبة الأمل عندما يقوم وزير خارجية بنما ، أو أى شخص آخر بإثارة الشكوك حول هذه الجهود التي يبذلها وزير خارجية الولايات المتحدة .

ان الولايات المتحدة ملتزمة ، كما كانت ملتزمة الى وقت طويل بالسعي للتوصل الى معاهدة مع حكومة بنما ، لمراجعة الترتيبات الحالية فيما يتعلق بقناة بنما . وفي صحف اليوم كان هناك ما يفيد بأن الولايات المتحدة وبنما ، قد اتفقتا على أن تستأنفا المباحثات خلال الاسبوعين القادمين ، للتوصل الى معاهدة جديدة .

ان نزاهة والتزام رئيس الولايات المتحدة ووزير خارجيتها قد تم التعبير عنهما مرة أخرى من قبل هذا الاعلان في الصحافة الذى جاء في وسط حملة انتخابية حامية الوطيس .

السيد كيني (أوغندا) (الكلمة بالاسبانية) : سوف أكون موجزا للغاية لأن

الساعة متأخرة .

ان الكلمة التي ألقاها الآن السيد ممثل كوستاريكا تعتبر أفضل تأكيد ممكن على حقيقة

أن هذا المندوب ، يعتبر متحدثنا بلسان الصهاينة في هذه الجمعية العامة ، وهذا هو بالتحديد ما دفع وزير خارجيتي الى أن يقول هذا عندما قام لممارسة حق الرد ، وعندما قام بمواجهة ادعاءات وزير خارجية كوستاريكا في بداية دورة الجمعية العامة . ان الكلمة التي ألقاها السيد ممثل كوستاريكا تدلل الى أي مدى تعتبر كوستاريكا ضالعة مع الصهاينة * .

ان وفد أوغندا مرة أخرى ، لا يجد أي عذر للمتحدثين بلسان الصهاينة ، واننا على يقين من أننا في المستقبل سوف نتمكن من الاستماع الى الصوت الحقيقي لشعب كوستاريكا ، ولن نستمع الى صوت المتحدث بلسان الصهاينة والى أن يحين هذا الوقت فاننا على يقين من أن كلمة السيد مندوب كوستاريكا اليوم لا تمثل المشاعر الحقيقية والصادقة لشعب كوستاريكا ، كما أنها لا تمثل مشاعر شعوب امريكا اللاتينية كلها .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد مونتيل أرغيلو (نيجيريا) .

السيد حسين (الصومال) (الكلمة بالانجليزية) : لقد استمعت باهتمام الى الكلمة التي القاها الآن مندوب فرنسا في ممارسة حقه في الرد ، والذي أشار فيه الى ملاحظات أبدأها وزير خارجيتي في خطابه أمام هذه الجمعية الموقرة بعد ظهر امس . تلك الملاحظات التي كانت ردا على ملاحظات أبدأها وزير الشؤون الخارجية لفرنسا في خطابه الذي القاه في ٢٩ ايلول /سبتمبر . عندما تحدث وزير الشؤون الخارجية لفرنسا عما فضل تسميته " بالاقليم الفرنسي لعفار وعيسى " . قال :

" . . . ان فرنسا تقوم بعملية سوف تؤدى بطريقة ديمقراطية الى الاستقلال ، اذا " -

وأؤكد على " اذا " - " كانت هذه هي رغبة السكان " . (A/31/PV.9.P.46)

ونظرا لهذا التصريح غير المتوقع الذى ألقى شكوكا على ما اذا كان سكان هذا الاقليم يرغبون في الاستقلال من عدمه ، عن طريق وزير الشؤون الخارجية لفرنسا مما وجد معه وزير خارجيتي أنه من الصعب أن يترك هذه الملاحظات تمر دون تعليق . فيما يلي ما ذكره وزير خارجيتي في هذا الشأن :

" ان رغبة شعب الاقليم في الاستقلال والحرية قد تم اقرارها بما لا يدع مجالاً للشك .

وان التساؤل بشأن رغبة شعب الاقليم في الاستقلال في المرحلة الحالية لا يمكن الا ان يعتبر جهدا لتضليل الرأى العام ومن ثم يؤدى الى تأخير تحقيق الاماني المشروعة لشعب الاقليم

الفرنسي " . (A/31/PV.22,P.78-80)

ونود أن نذكر بأن ، الجمعية العامة في قرارها رقم ٣٤٨٠ (د - ٣٠) ، طالبت فرنسا .

" . . . بأن تمنح الاستقلال العاجل وغير المشروط " .

" . . . تخلق الظروف الضرورية من اجل التعجيل بعملية الاستقلال . . . " .

ان اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية في موريشيوس في حزيران /يونيه من هذا العام طالب فرنسا وحشها على .

" ان تعمد بأسرع ما يمكن لتسوية المشكلات الوطنية وان تصحح النظام الانتخابي بغية

اجراء الاستفتاء الشعبي قبل نهاية عام ١٩٧٦ " .

السيد الوريكا (بنما) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، ان ممثل الولايات المتحدة ، صديقنا السفير بنيت قد تقدم ببيان في ممارسة حق الرد ، وقد دافع في بيانه عن مرشحي الرئاسة في الولايات المتحدة .

ولا نعلم ان كان السيد بنيت ديمقراطيا او جمهوريا ، وانما يدل هذا على أن الولايات المتحدة ملتزمة امام المجتمع الدولي ، وانه يجدر ان ننظر في قوانينها ، ومن بين هذه القوانين هناك سياسة الحزبين ، وبالنسبة لحالة بنما فمن البديهي ان سياسة الحزبين تسير على قانون ومعيار آخر .

وتذكرون ان السيد كيسنجر منذ أسابيع قام بدعوة جميع وفود مؤتمر قانون البحار الى حفل قدم فيه بيانا ، ولقد قال ان هناك اتفاق متبادل قائم على سياسة الحزبين الامريكية . فيرى البعض انه بعد اجراء الانتخابات يمكن التوصل الى تهيئة ظروف وشروط افضل ، ولكن اعتقد انه كان على خطأ ، لان موقف الولايات المتحدة لا يزال ينادى بسياسة الحزبين .

اما فيما يتعلق ببنا فلم يجتمع المتفاوضون منذ آيار/ مايو وما اكد عليه هذا الصباح وزيرنا للخارجية هو بالذات هذا الحال الذي لا يمكن تحمله والذي يواجهه بلد صغير يحاول منذ اثنتي عشرة سنة التفاوض مع الولايات المتحدة دون ان تسفر بعد هذه المفاوضات الجارية تارة مع حكومات ديمقراطية وتارة مع حكومات جمهورية عن حل لمشكلة بنما .

وعندما تناول وزيرنا للخارجية هذه المسألة في هذا الصباح ناشدنا المجتمع الدولي والرأي العام الامريكي العادل الحكيم ان ينظر في ضمير هذا المشكل المؤلم الذي يجعل شعبا بكامله يعيش في جو من القلق والالام وكأن سيفا انغرس في جسده وفي قلب ترابه .

هذا هو الوضع بالفعل يسيادة السفير بينيت وان كانت هذه السياسة القائمة علي الحزبين في الولايات المتحدة والتي تمثلها شخصيات هامة من كلا الحزبين فهذه السياسة ينبغي أن تنطبق أيضا على بنما .

يمكننا ان نتحدث ساعات طويلة عن العذاب الاليم الذي قاساه شعب بنما حين كان العرق الابيض يستولي على حظ الاسد ويترك الباقي للعرق الاسود وحين كانت مقابر للبيض ومقابر اخرى للسود

حين كان جزء من ترابنا محتلا دون اى مقابل اننا نعلم ان هذه القناة لا يبرر وجوده الموقع الجغرافي لبنما وانما هذا المجرى يستخدم مياه نهر شجرس حيث انه قناة نهري تسيل مياهه في مجرى نهر يقع في بنما وعلينا نحن بدل الولايات المتحدة تطهير مياهنا الجارية في اراضينا بغية استهلاكها فهذه حقيقة مؤلمة اشد الالم .

وعندما نتحدث عن وجه التشابه بين ما يحدث في بنما وما يحدث في افريقيا الجنوبية فاننا نتحدث عن الواقع وبالفعل لا يزال التمييز قائما في اراضينا فان من يقوم بزيارة بنما ويرزخها سيشهد جيدا حقيقة الموقف الذى يشكل مصدرا دائما للتوتر والخلافات بدل أن تكون بنما وهرزخها انعكاسا ومرآة لعلاقات بين دول نصف الكرة كما قال الوزير بويد .

وفي سنة ١٩٦٤ كان الرئيس جونسون رئيس الولايات المتحدة والرئيس شيارى رئيس بنما وتم قطع العلاقات الديبلوماسية مع الولايات المتحدة لماذا ؟ لان شعبه وقع ضحية عدوان على اراضيه ولان القوات الامريكية المجيدة هاجمت مدينين ابرياء ولان عندما نجد انفسنا في مثل هذه الحالة والاسلحة توجه اليها لا نملك سوى صدورها للمقاومة وسوى دماءنا للدفاع عن حريتنا .

لقد نفذ صبرنا تماما . ان وزير خارجيتنا قد طرح سؤالا لعله لم يدر بصورة جد واضحة وكان هذا السؤال الموجه الى وفد الولايات المتحدة : هل نستطيع نحن البنميون ان نعتقد ان نية امريكا في تصفية الاستعمار في افريقيا صادقة في الوقت الذى نرى فيه قلب امريكا اللاتينية يعانى من حالة استعمارية موجعة د موية تثير شعورا بالاستنكار والالم والاسف في كافة امريكا اللاتينية ولقد قال هنا وزير خارجية احدى دول امريكا اللاتينية ان جميع شعوب هذه القارة وحكوماتها تعارض في هذه القضية بشخصية جماعية امريكو لاتينية بغض النظر عن الاختلافات العقائدية او الجغرافية تعارض الشخصية الجماعية للولايات المتحدة .

وتحدثنا معا عن النقاش الجارى بين فورد وكارتر ولم يكن في نية اى مواطن من بنما ان ينال من هذين الشخصيتين العظيمتين من شمال امريكا وانما الذى ينال منا نعني البنميين هو ان نرى كلا من السيدين فورد وكارتر ينافسان الاخر لاقامة احسن الدليل على تشابهه بشخص وصفاه الاثنان بأنه غير مسؤول وهذا الشخص الذى يريد ان التشبه به على أكمل وجه ممكن هو دونالد ريفان . هذا ما شعر به افراد الشعب . لماذا ؟ لاننا نعلم نحن اللاتينو امريكيون ان الحرب الباردة بين الولايات

المتحدة والاتحاد السوفياتي قد خلفت في امريكا اللاتينية عواقب مؤلمة وانه توجد الى يومنا هذا اوضاع
فات اوانها تماما مثل ما هو الشأن فيما يخص بنما وكل هذا نتيجة لسياسة قصيرة البصر تمارسها
الولايات المتحدة وهي جارتنا في بيئة جغرافية وحيدة وهي بلد تتعامل معه في التجارة حيث أن
امريكا اللاتينية تشكل السوق الثالثة للولايات المتحدة بعد كندا واوروبا الغربية ونعد نحن من بين
اكبر زبائنها في امريكا اللاتينية . وبالرغم من هذا يستمر ذلك الوضع المستهين المؤسف الجدير بالاهانة
وهو ما قصدنا التأكيد عليه هنا .

واود ان اشير بكل صدق وصراحة الى اننا سنواصل التأكيد في هذه القضية الى أن تزول هذه
الاضاع الاستعمارية التي لم يعد لها من مبرر في زماننا .

واختتم كلمتي قائلا : ان وفد بنما يرتاح للتصريح الذي ادلى به السفير بنيت والذي اعلن
فيه ان المفاوضات ستتواصل . ولكننا نريدها ان تسلك الطريق اللازم وهو طريق الحل الوسط طريق
العهد المقدس المبجل الذي قطعتة الولايات المتحدة على نفسها في اعلان تاك كيسنجر المتضمن
٨ نقاط والرامي الى الغاء معاهدة سنة ١٩٠٣ وتعويضها بمعاهدة جديدة حول القناة لوضع حد
في اقرب اجل ممكن للولاية القانونية للولايات المتحدة على اراضي بنما .

السيد جاي (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : سأتكلم في ايجاز. لقد استمع الوفد
الفرنسي بانتباه الى تصريح الممثل الدائم للصومال وسيرد عليه في الوقت المناسب في اللجنة الرابعة .

السيد سالازار (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : أود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أكرر حديثي هنا مرة أخرى ليس بغرض توسيع المناقشات مع أي وفد آخر لأن هذا أمر لا ضرورة له - ولكنني أتحدث بدافع انني أود أن أرد على ما قيل الآن من قبل السيد مندوب أوغندا لاعتقادي أن المعايير الثابتة التعاهدية والاحترام الذي ينبغي أن يسود بين أعضاء الأمم المتحدة ينبغي أن يكون رائدا .

ان السيد مندوب أوغندا استخدم في كلمته عبارة غير مهذبة تسيء الى بلادى والى وقده أيضا ، انه استخدم هذه العبارات بالقطع لأنه لا يفهم فعلا الظروف القائمة في بلادى وانني أود أن أؤكد له ان وفد كوستاريكا المعتمد لدى الأمم المتحدة وحكومة كوستاريكا هما المتحدثان الصادقان باسم شعب كوستاريكا وما زلنا نتحدث على الساحة الدولية باسم شعب كوستاريكا لأن لدينا تقاليد عريقة ضد الاستعمار وضد انتهاك حقوق الانسان ونحن دائما نضع أنفسنا في جانب القضايا العادلة . ويرجع هذا الى الصلاحيات الصادقة التي تتمتع بها حكومة كوستاريكا من قبل شعب كوستاريكا وهذا أمر لا ينبغي لأحد هنا أن يتشكك فيه .

ولحسن الحظ فان بلادى تعيش في ظل ديمقراطية صادقة وهناك مشاورات منتظمة مع شعبها ، وهناك أيضا حكومة منتخبة وهناك أيضا ممثلين للشعب . ولحسن الحظ فانه يكفي اننا لا نشعر بالعار لأن لدينا رئيسا مدى الحياة .

رفعت الجلسة في الساعة ١٩/٢٥